مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة

العدد
11

يناير - مارس
2024م

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)

دراسة وتقويم

A Study and Assessment of Mahmoud Shukri Al-Alūsi's Book
"al-Ḍarāʾir wa mā Yaṣūghu li-al-Shāʿir Dūna al-Nāthir"
(The Dire Necessities and What is Permissible for the Poet but not the Prose Writer)

ساره عبد الله عبد العزيز الصبيح

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: s.alsabeeh@mu.edu.sa

الملخص

جاء هذا البحث؛ لتتبع الموارد التي أخذ منها الآلوسي في كتابه: (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، ودراسة منهجه في الكتاب، وهو ما يعد إضافة علمية جديدة في هذا الباب لأنه لم يُدرَس من قبل فيما أعلم، وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومباحث، متناولاً الضرورة الشعرية وما ألف عنها وترجمة مختصرة للآلوسي مبيّناً منهجه في تأليف الكتاب وتقسيمه، وتأصيله للضرورة الشعرية، وسمات كتابه، ثم تقويم الكتاب.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي في عرض المادة العلمية والتعليق، مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع الموارد التي أخذ منها الآلوسي في كتابه، ودراسة منهجه.

وانتهى البحث إلى نتائج وتوصيات، فمن أهم النتائج أن الآلوسي قد بذل جهدًا في كتابه؛ بغية أن يحقق الغاية التي من أجلها ألّف الكتاب، إلا أنه لم يحققها، فقد أضرّ كتابه بكثرة المنقول، وعدم الالتزام بمنهج واحد في تناول الضرائر، والشواهد، ومن أهم التوصيات ضرورة طرق مثل هذه الموضوعات، وسد الثغرات فيها بدراستها، وتأملها، وتدقيقها، وضرورة الاستفاضة والتّوسع في موضوع هذا البحث؛ وليكن في رسالة علمية تتناول جميع جوانبه مما لم يتم دراسته في هذا البحث المختصر الموجز.

الكلمات المفتاحية: الآلوسي- الضرائر- الشعرية- ضرورة

Abstract

This research strived to trace the sources from which Al-Alūsi took his book: *"al-Ḍarāʾir wa mā Yaṣūghu li-al-Shāʿir Dūna al-Nāthir"* (The Dire Necessities and What is Permissible for the Poet but not the Prose Writer), and study his approach in the book, which is considered a new scientific addition in this topic, as it has not been studied before as far as I know. The study consisted of an introduction, a preface, and sections addressing the dire necessity of a poem, what is written about it, and a brief introduction of the author Al-Alūsi, explaining his approach to writing the book, its sections its features and an assessment the book.

The study adopted a descriptive approach in presenting the scientific material and commentary, while benefiting from the inductive approach by tracing the sources of Al-Alūsi's book and studying his approach.

The study concluded by mentioning the most important findings and recommendations. Some of which are: that Al-Alūsi has made immense effort in writing his book and his aim for writing it is evident. However, he did not achieve this objective, due to the large number of citations in it, and lack of adherence to one approach in dealing with what is regarded as a dire necessity in a poem and the evidence. Among the most important recommendations is the necessity of approaching such topics and elaborate more on them.

Keywords: Al-Alūsi - Necessities - Poetic - Necessity.

المقدمة

بسم الله نهتدي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونصلي ونسلم على خير الخلق وسيد المرسلين، وبعد،

فقد اهتم النحويون بأحكام الضرورة الشعرية، فتناولها سيبويه في باب: (ما يحتمل الشعر)، وشرح هذا الباب أبو سعيد السيرافي شرحًا مطولًا، وأول من ألّف في الضرورة هو المبرد، إلا أنّ كتابه مفقود، وإنما أشير إليه في بعض المؤلفات[١] ثم صنَّف القزاز القيرواني كتابًا أسماه "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، وجمع ابن عصفور في كتابه جهود كل من سبقه.

إنّ قضية الضرورة الشعرية كانت محل اهتمام العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، وممن صنّف فيها من المتأخرين محاولًا جمع جهود من سبقوه محمود شكري الآلوسي الذي صنّف كتابًا أسماه "الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر".

وتعدُّ مؤلفات محمود الآلوسي _رحمه الله_ ذات قيمة علمية كبيرة عند المحدثين، ومن ضمنها كتابه هذا؛ ولمّا لم أجد من تناول هذا الكتاب بالدراسة؛ ولمّا كان مهمًا في بابه، وألفه مؤلفه؛ ليغني عن غيره من كتب الضرورات، تناولته بالدراسة في هذا البحث؛ لأبيّن منهجه، وأستخرج مصادره، وأبرز مزاياه في عمل مستقل؛ لتحصل به الفائدة، ولا يخفى أنّ مثل هذه الدراسة لها فوائد كثيرة في تعرُّف المناهج، والوقوف على المصادر التي قد يكون بعضها مفقودًا.

وقد استخدمت المنهج الوصفي في عرض المادة العلمية مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع الموارد التي أخذ منها الآلوسي في تأليف كتابه: (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، ودراسة منهجه في الكتاب.

---

(١) ابن النديم، محمد بن إسحاق، "الفهرست". تحقيق: إبراهيم رمضان، (ط.٢، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م)، ٨٣.

وأمّا الدراسات السابقة عن موضوع البحث: فلم أقف على دراسة تتناول كتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) للآلوسي، وأما الدراسات التي تناولت الضرورة الشعرية بشكل عام فهي كثيرة، منها:

- سيبويه والضرورة الشعرية، لابراهيم حسن إبراهيم، (ط١، القاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٣م)
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، (ط.١، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ١٩٧٩م).
- مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، سامي عوض، جامعة تشرين، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكّمة، العدد السادس، صيف١٣٩٠هـ، ش/٢٠١١م، ص٥٥: ٧٦.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، (ط.١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦م).
- الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح، أحمد محمد ويس، *النادي الأدبي بالرياض*، (مج٥)، (ع٩)، (١٩٩٧م) ص١٣: ٢٦.
- الضرورة الشعرية بين الحقيقة والافتعال: الفرزدق أنموذجا، حسين عبد حسين الوطيفي، مجلة الجامعة الإسلامية، (مج٣)، (ع٨)، (٢٠٠٩م)، ص١٧٧: ١٨٩.
- الضرورة الشعرية بين الاضطرار والاختيار، إياد إبراهيم فليح، المجمع العلمي العراقي، (مج ٥٨)، (ج٣)، (٢٠١١م)، ص٩٥: ١١٨.
- مصطلح "الضرورة الشعرية"، عبد الحميد عثمان الزرموح، *مجلة كلية الآداب*، (ع٣)، (٢٠١٥م) ص١٣٣: ١٥٧.

وكتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) مطبوع مع شرحه لمحمد بهجة

الأثري البغدادي، وفيه نص المؤلف مع الشرح دون دراسة للكتاب.

وقد جاء هذا البحث لتتبّع الموارد التي أخذ منها الآلوسي في كتابه الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ودراسة منهجه في الكتاب، وهو ما لم تتطرق إليه أي دراسة سابقة، وهذه تعد إضافة علمية في هذا الباب.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة:

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع والباعث على اختياره وتحديد منهجه.

التمهيد: يتضمّن تعريفًا بالضرورة الشعرية وما ألّف عنها، مع ذكر ترجمة مختصرة للآلوسي.

المبحث الأول: منهج الآلوسي في تأليف الكتاب وتقسيمه.

المبحث الثاني: تأصيل الآلوسي للضرورة الشعرية.

المبحث الثالث: سمات الكتاب.

المبحث الرابع: موازنة بين كتاب الضرائر للآلوسي مع ما تقدمه.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب.

الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد: الضرورة الشعرية تعريفها، وما ألّف عنها.

اصطلح جمهور النحويين على أنّها: ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[١].

والمندوحة هي: السعة والمخرج، ففي اللسان: والمندوحة هي السعة والفسحة، وقالوا: لي عن هذا الأمر مندوحة، أي: متسع[٢].

ومن أمثلتها ما وقع في قول الشاعر:

يقول الخَنى وأبغَضُ العُجْم ناطِقاً إلى ربنا صوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ[٣]

فيه ضرورة عند الجمهور، وهي إدخال "أل" الموصولة على صريح الفعل المضارع؛ لمشابهته لاسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر، إذ هو شاذ، من أقبح الضرورات[٤]. أي أنّ الوزن الشعري قيّد الشاعر وجعله يدخل "أل" على الفعل المضارع "يجدع"، ولا يستقيم الوزن من دونها، فاضطر إلى ارتكاب هذه المخالفة؛

(١) إبراهيم، حسن إبراهيم، "سيبويه والضرورة الشعرية". (ط١، القاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٣م)، ٣١.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ٦: ١٦١.

(٣) من الطويل، لطارق بن ديسق في: السيرافي، الحسن بن عبدالله، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد مهدلي وآخرين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١: ٢٣٦، ولذي الخرق الطهوي، في: البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ١: ٣٤.

(٤) السيرافي، الحسن بن عبد الله، "ضرورة الشعر". تحقيق: رمضان عبد التواب، (ط١، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥م)، إبراهيم، "سيبويه والضرورة الشعرية"، ٣١.

حفاظًا على استقامة الوزن.

للنحويين رأيان في المعنى الاصطلاحي للضرورة، يقوم أحدهما على توسيع مجاله، بحيث يشمل كل ما يقع في الشعر، بغض النظر عما إذا كان للشاعر عنه مندوحة ومخرج أو لم يكن، وقد تبنى هذا الرأي جمهور النحاة، وحجتهم في ذلك أنّ للشعر وضعًا خاصًا يختلف عن النثر، ليس من حيث الوزن والقافية فحسب، بل _أيضا_ من حيث ما في الشعر من مشاعر، وأحاسيس، وصور، وأخيلة، أي: بهدف استقامة الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي، والجمال الفني، فهي بذلك تمثّل أثرًا إيجابيًا للعلاقة الحية بين العمل الأدبي والتراث، وفيها يظهر التعامل الذكي والتناول الخلّاق لمكنونات التراث الباطنة، وهذا ابن الأثير يقول على لسان البيانيين _وهو منهم_: "ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الجواز، وهذا كله يرجع إلى حاكم الذوق السليم، فإنّ صاحب هذه الصناعة يصرف الألفاظ بضروب التصريف، فما عَذُب في فمه منها استعمله، وما لفظه فمه تركه"(١).

وعلى ذلك فإنّ للشعر لغته ومنطقه، ولا يحق أنّ نحكم فيهما مقاييس اللغة التقليدية ولا المنطق المجرد، وإنما يحتاج الأمر بعدهما، أو إضافة إليهما إلى الذوق وإلى مقاييس الفن وعلم الجمال.

ويقوم الرأي الآخر على تضييق الضرورة فهي ما يضطر الشاعر إليه اضطراراً،

(١) ابن الأثير، نصر الله بن محمد، "المثل السائر". تحقيق محمد عبد المجيد، (د. ط، القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٣٩م)، ١: ٢٨٧.

بحيث لا تكون له عنه مندوحة، وهو رأي ابن مالك، ونُسب إلى سيبويه[١]، وابن خلف[٢]. وقد صّرح ابن مالك برأيه هذا في شرحِ التسهيل وشرح الكافية الشافية، فمثلا: حكم على وصل "أل" بالمضارع بالجواز اختيارًا لكنه قليل، لأنّ الشاعر قادر على ترك الضرورة، فوصله للفعل المضارع بـ"أل" مع استطاعته تركه فيه إشعار بالاختيار[٣]، وأما سيبويه ففُهم من خلال نصوصه[٤].

ويمكن إيجاز أنواع الضرورات وضرب أمثلة لها وفق ما يلي:

أولا: تقسيمها بالنسبة للوزن والقافية.

تنقسم الضرورة من هذه الجهة إلى أنواع:

أولها: نوع إذا أزيلت الضرورة منه اختلّ الوزن، ومثال ذلك قول الكميت:

خَريعُ دَوَادِيَ في مَلْعبٍ تأزَّر طوْراً وتُلْقي الإزارَا[٥]

قال سيبويه: ((اضطر فأخرجه كما قال: ضنِنوا))[٦]، فلو أزيلت هذه الضرورة،

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، "شرح الجمل". تحقيق صاحب أبو جناح، (ط١، بغداد: دار الكتب، ١٩٨٠م)، ٢: ٥٤٩.

(٢) البغدادي، "خزانة الأدب"، ٨: ٣٦٢.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح التسهيل". تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، (ط١، هجر، ١٩٩٠م)، ١: ٢٠٢، ٣٦٧، ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبد المنعم هريدي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م)،١: ٣٠٠.

(٤) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٣: ٤١٤.

(٥) من المتقارب، الأسدي، الكميت بن زيد، "ديوان الكميت". تحقيق محمد نبيل، (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م)، ١٥٠.

(٦) سيبويه،" الكتاب"، ٣: ٣١٦.

ورجع (دَوادِيَ) إلى القياس، فقيل: (دَوَاد) لانكسر البيت؛ لأنك كنت تجعل (فعولن) في حشو البيت (فعلن)، وهذا لا يجوز[١].

والمبرّد يقول: إنّ الشاعر إذا اضطر ردَّ الأشياء إلى أصولها[٢].

ثانيها :نوع إذا أُزيلت منه الضرورة، وسير على القياس اختلت القافية، ومثال ذلك قول امرئ القيس:

فيا لكَ من لَيْلٍ كَأَنَّ نُجومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدّتْ بِيَذْبُلِ[٣]

فقد جرّ يذبل بالكسر، وهو علم على وزن الفعل، وكان قياسه المنع من الصرف والجر بالفتحة، ولو أجراه الشاعر على القياس فقال: بيذبل _بفتح اللام_ لاختلت القافية؛ لأن قوافي القصيدة كلها مكسورة[٤].

ثالثها :نوع إذا أزيل سبب الضرورة منه، لم يختل وزن ولا قافية، وإنما الاهتمام بالمعنى أكثر من اللفظ، كقول الشاعر:

(١) ابن جني، عثمان الموصلي، "الخصائص". (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.ت)، ١: ٣٣٥.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (د. ط، بيروت: عالم الكتب، ب.ت)، ١: ١٤٤.

(٣) من الطويل، رواية العجز في الديوان: بأمراسِ كتّانٍ إلى صُمّ جَندَلِ
امرئ القيس، ابن حجر الكندي، "ديوان امرئ القيس". تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ١٥.

(٤) الدرة، محمد علي، "فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال". (ط٢، جدة: مكتبة السوادي، ١٩٨٩م)، ١: ١١٦.

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلى وكَرِيمٍ بخلهُ قد وضَعَه[١].

فصل بين كم وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر مع إنه لم يضطر إلى ذلك؛ إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه[٢]، وهذا يناقض الغرض الذي أراده الشاعر، وهو الحض على رفعتهم، وهممهم، وتوجههم إلى المعالي، وحرص الشاعر على تأدية المعنى بدقة هو الذي جعله يخالف القياس[٣].

ثانيا: تقسيمها من جهة الكثرة والقلة.

تنقسم الضرورة من هذه الجهة إلى كثيرة وقليلة، وتُقسّم على هذا النوع، إذا لم تكن الضرائر على جنس واحد، بل كانت مختلفة، فمنها ما يكون سهلًا ميسورًا غير بعيد عن المألوف والشائع من كلام العرب، وأكثر ما يكون بالرجوع إلى الأصل، وإلى هذا النوع ذهب سيبويه بقوله: "واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قعنب بن أم صاحب:

مَهْلاً أَعاذلُ قدْ جَرَّبتِ منْ خُلُقي أَنِّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإِن ضَنِنُوا[٤]

(١) من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو، في "ديوانه". جمعه أبو سعيد السكري؛ تحقيق محمد آل ياسين، (ط٢، بيروت: دار الهلال، ١٩٩٨م)، ٣٥١.

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، "ضرائر الشعر". تحقيق إبراهيم محمد، (ط.١، دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ١٣.

(٣) ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل". تحقيق إميل بديع، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٣: ١٧٦.

(٤) من البسيط، له في: سيبويه، "الكتاب"، ١:٢٩، ٣: ٥٣٥، ابن السراج، محمد بن السري،

وهذا النحو في الشعر كثير"[١].

وقد ذكر المبرد في أكثر من موضع من المقتضب أنّ الضرورة تكون بالرجوع إلى الأصل[٢]، ومما ذكره، قوله عن حذف المد الذي ينشأ من إشباع (ها) الضمير فيقول: "واعلم أنّ الشعراء يضطرون، فيحذفون هذه (الياء) أو (الواو) ويبقون الحركة؛ لأنّها ليست بأصل كما يحذفون سائر الزوائد.

لهُ زَجَلٌ كأنهُ صوتُ حادٍ إذا طلبَ الوسيقةَ أو زميرُ[٣]

حذَف الواو التي هي إشباع لضمة ضمير الغائب في (كأنه).

ثالثا: تقسيمها من جهة الحسن والقبح.

تنقسم الضرورة من هذه الجهة إلى ضرورة حسنة، وضرورة قبيحة، فالحسنة هي التي لا تستهجن، ولا تستوحش منها النفس، كضرورة صرف ما لا ينصرف[٤]. والقبيحة هي ما تستوحش منه النفس؛ نتيجةً لبعده الشاسع عن مألوف كلام العرب، إما لثقله، وإما لإبهامه إبهامًا مخلًا بالتفاهم، ومن الأمثلة قول أبي الخرق:

يقول الخَنى وأبغَضُ العُجْم ناطِقاً إلى ربنا صوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ

وهذا شاذ قبيح لا يجئ إلا في ضرورة الشعر، ونُقل عن ابن السراج، أنه من

"الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي، (ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة، د، ت)، ٣: ٤٤١.

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٣٥.

(٢) المبرد، "المقتضب"، ١: ١٠١.

(٣) من الوافر، للشماخ في: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٠، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٢٢.

(٤) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٣٥، ٤٤٧، الفاكهي، "شرح كتاب الحدود"، ٣١١.

أقبح الضرورات[١].

ومن هذا النوع وضع صيغة الأمر موضع خبر "كان" وجعلها بدلًا منه كما في قول بعض بني نهشل[٢]:

وكوني بالمكَارِمِ ذكّريني وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ[٣]

فجعل (ذكريني) في موضع (مذكرة)، وهو قبيح؛ لأنّ فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب (كان)[٤]، ومن أقبح الضرائر: الزيادة المؤدية إلى ما ليس له أصل ، كقول إبراهيم بن هرمة:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ نَحْوِ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[٥]

أي: أنظُرُ.

ومن خلال النظر السريع في حركة التأليف في ميدان الضرورة الشعرية، نرى أنّ العلماء قد أدركوا مكانتها الكبيرة بين موضوعات اللغة والنحو فكتبوا فيها مبكرًا،

(١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". تحقيق عباس الصالحي، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م)، ص١٥٤، البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ١: ٣١.

(٢) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، "النوادر في اللغة". تحقيق محمد أحمد، (ط١، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م)، ٢٠٦.

(٣) من الوافر، بلا نسبة في: السيرافي، "ضرورة الشعر"، ١٦٨، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٢٥٨.

(٤) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) ابن هرمة، إبراهيم بن علي، "ديوان إبراهيم ابن هرمة". تحقيق محمد جبار المعيبد، (ب. ت، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٩م)، ١١٨.

ومن ذلك ما نجده من إشارات إليها في كتبهم، ومنهم:

- سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب، وبخاصة باب ما يحتمل الشعر.
- ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في الأصول في النحو في باب ضرورة الشاعر.
- السيرافي (ت ٣١٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه لباب ما يحتمل الشعر.
- الرماني (ت ٣٨٤هـ) في شرحه على الكتاب، في باب الترخيم في ضرورة الشعر.
- ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص، في باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟.
- ابن رشيق (ت ٤٦٣هـ) في العمدة، في باب الأوزان، وباب القوافي.
- البطليوسي (ت بعد ٦٣٠هـ) في شرح كتاب سيبويه، لباب ما يحتمل الشعر.
- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في شرح الجمل في باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر، وفي كتاب المقرب في باب الضرائر.
- حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) في منهاج البلغاء في المنهج الثاني في الإبانة عن أنماط الأوزان في التناسب، والتنبيه على كيفيات مباني الكلام.
- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب، وذلك في باب الضرائر.

ثم ظهرت مصنفات متخصصة تتناول الأبيات الشعرية التي خرجت عما اطّرد من اللغة سماعًا وقياسًا، وهي الأبيات التي وجَّه النحويون شذوذها عن أمثالها على أنه مما يحتمله الشعر من الضرورة، بعد أن تناولوها ضمن الأبواب النحوية في المصنفات بشكل عام، وهذه المصنفات نوعان: التصنيف نثراً في الضرورة، والتصنيف فيها نظمًا،

وكانت البداية بالتصنيف نثرًا، ومن المصنفات نثرًا[١]:

١. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وهو كتاب محقق ومطبوع[٢].

٢. ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، وهو كتاب محقق ومطبوع[٣].

٣. موارد البصائر لفرائد الضرائر، لمحمد سليم بن عبد الحليم أفندي (ت ١١٣٨هـ)، وهو كتاب محقق، ولم يطبع[٤].

٤. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ)، وهو كتاب مطبوع مع شرح له، شرحه تلميذه محمد بهجة البغدادي (ت ١٤١٦هـ)[٥].

٥. وأما النظم في الضرورة، فقد حصرها الزمخشري في بيتين، ونظم أبو سعيد القرشي الآثاري[٦] أرجوزة في الضرائر أسماها (اللسان الشاكر في ضرورة

(١) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق المتولي رمضان، (ط٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م)، ٣١٢.

(٢) تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الهادي، (ط١، الكويت: دار العروبة، ب. ت).

(٣) تحقيق إبراهيم محمد، (ط١، القاهرة: دار الأندلس، ١٩٨٠م).

(٤) ابن عبد الحليم، محمد سليم أفندي، "موارد البصائر لفرائد الضرائر". تحقيق صالح العايد، (رسالة جامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٠م).

(٥) (بغداد: المكتبة العربية، ١٣٤١هـ).

(٦) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع". (ط١، بيروت: مكتبة الحياة، د.ت)، ٣: ٣٠١.

الشاعر)[١]، وهي الفن السابع في كتابه: (لسان العرب في فنون الأدب)، وهي محققة ومطبوعة[٢].

ترجمة مختصرة للآلوسي:

هو محمود شكري بن عبد الله بهاء الدين بن محمود الآلوسي البغدادي، وهو معروف بجمال الدين أبي المعالي الآلوسي، ولد في بغداد عام ١٢٧٣هـ، من أسرة ذات مجد ونسب عالٍ، ومعروفة بالعلم والدين، فجدّه أبو الثناء محمود، مؤلف روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني[٣].

درس الآلوسي علوم الدين واللسان، وكان أبوه هو أستاذه الأول، وتلقى عن عمه أبي البركات نعمان خير الدين الآلوسي، ومن إسماعيل بن مصطفى الموصلي، ومن محمد أمين الخراساني الفارسي وغيرهم، وتقدم في العلوم العقلية والنقلية ودرس وألّف، وكان زعيمًا من زعماء النهضة الدينية، ورائدًا من رواد العلم والأدب، وداعيًا من دعاة الإصلاح، دعا إلى نهج السلف الصالح، وقد تتلمذ على الآلوسي خلق كثير من أهل العراق وغيرهم، فممن أخذ عنه العلم محمد بهجة الأثري، ومعروف الرصافي، وسليمان الدخيل، ومحمد بن عبد العزيز بن مانع، وعلي بن سليمان آل يوسف[٤].

---

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٤.

(٢) الآثاري، أبو سعيد شعبان القرشي، "ألفية لسان العرب في علوم الأدب". تحقيق محمد المدني، (ط١، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ٢٠٢١م).

(٣) رضا، محمد رشيد، "حياة الشيخ العلامة محمود شكري الآلوسي ـرحمه الله تعالىـ سيرته وآثاره العلمية: عالم العراق ورحلة الآفاق – السيد محمود شكري الآلوسي"، *مجلة الحكمة* ٥، (١٩٩٥م): ١٨٤.

(٤) رضا، "حياة الشيخ العلامة محمود شكري الآلوسي"، ١٨٥.

وللآلوسي مؤلفات كثيرة في الدين، واللغة، والتاريخ، والأدب، والعلم، منها: بلوغ الأرب في أحوال العرب، وأخبار بغداد وما جاورها من البلدان، والدلائل العقلية على ختم الرسالة المحمدية، والضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر، وبدائع الإنشاء، وقد توفي محمود شكري في بغداد سنة ١٣٤٢هـ(١).

وقد قرأ على شيوخ أجلاء، فقرأ مصطلح الحديث على الشيخ عبد الشواف، وهو من كبار تلاميذ أبي الثناء، جد الشيخ عبد السلام الشواف، كما أخذ علم التفسير عن الشيخ بهاء الدين الهندي، وقرأ علم الهيئة والحكمة والعروض على عالم يقال له السيد محمد أمين الخراساني الفارسي، وتعلَّم اللغتين الشرقيتين الشائعتين بعهده وهما: التركية لسان الدولة الرسمي، والفارسية الرافد الثاني للغة التركية العثمانية بعد اللغة العربية، وقد أفاد الآلوسي من الفارسي في ترجمة بعض الكتب في علم الهيئة، وكذلك في بعض ردوده على بعض أهل الفرق، وفي الصراع العقلي بين بعض المذاهب الإسلامية؛ وبذلك نرى الآلوسي مُلمًا بكثير من النواحي العلمية التي كانت منتشرة في زمانه وغير متيسرة، وهو ما جعله آيةً في تحصيل العلوم وسرعة إدراكها، واجتمعت له من المزايا ما لم تجتمع لغيره من علماء عصره رحمه الله (٢).

(١) النجدي، محمد بن عبد الله، "السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة". تحقيق بكر أبو زيد، وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م) ٣٥، آل الشيخ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف، "مشاهير علماء نجد وغيرهم"، (ط١، الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٢م)، ٢٨٦-٢٨٧، الأثري، محمد بهجة، "أعلام العراق". (ط١، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٥هـ)، ٨٨:١٢١.

(٢) رضا، "حياة الشيخ العلامة محمود شكري الآلوسي"، ١٨٥.

المبحث الأول: منهج الآلوسي في تأليف الكتاب وتقسيمه

لا خلاف في اسم الكتاب، فتلميذه محمد بهجة الأثري هو شارح كتابه، وقام بطباعته مشروحًا، وهو منسوب له في كتاب الأعلام(١)، ونُسب له في كتاب معجم المؤلفين(٢).

قدّم الألوسي خطبة قبل المقدمة بيَّنَ فيها موضوع كتابه، وأهدافه، والفئة التي استهدفها الكتاب، وذكر فيها عنوان كتابه، وأقسامه، قال المؤلف -رحمه الله-: "ووسمتُ ما جمعته بكتاب الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ورتبته في مقدمة، وثلاثة أقسام وخاتمة، ومن الله أستمد، وعليه أتوكل وأعتمد"(٣).

ولم يذكر المؤلف في خطبته المنهج الذي يسير عليه، ومن استقرائي لكل ما ورد في كتابه ظهر لي أنه:

١- بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها خمس عشرة مسألة، وهذه المسائل رتبها على قسمين، التسع الأول هي قواعد لا تتعداها الضرائر، والست الأخيرة هي مما يلتحق بالضرائر الشعرية.

٢- لم يرتب الضرائر المدرجة في كل قسم وفق نظام معين، كالترتيب الألفبائي، أو وفق الأبواب النحوية، ولم يبين سبب تقديمه بعض الضرائر على بعض.

٣- يضع لكل ضرورة عنواناً -في الغالب- مناسباً.

٤- يُعرّف بعض المصطلحات، ويبين معانيها اللغوية، كما في ضرورة الإصراف، والإكفاء، ويترك بعضها، كما في ضرورة مد المقصور.

---

(١) الزركلي، خير الدين بن محمود، "الأعلام". (ط١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ٧: ١٧٢.

(٢) كحالة، عمر رضا، "معجم المؤلفين". (ط١، بيروت: مكتبة المثنى)، ١٢: ١٦٩.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٥.

٥- لا يناقش أقوال العلماء الذين نقل عنهم، فليس له استدراكات أو تعقبات على المصنفين في الضرورة، ولا على غيرهم.

٦- لم يتّبع الآلوسي أسلوبا واحدا في معالجة كل ضرورة، فأحيانا يبدأ بنقل نصّ من كتاب آخر ذاكراً اسمه(١)، وأحيانا لا يشير إلى ذلك، وأحيانًا أخرى يبدأ دون نقل، وتارةً يبدأ بتوضيح الرأي في الضرورة، وذلك كما في ضرورة (قصر الممدود)(٢)، وتارةً أخرى يبدأ بتعريف ما يتعلق بالضرورة لغةً واصطلاحًا كما في ضرورة (ترخيم غير المنادى)(٣).

٧- بلغ عدد الشواهد الشعرية عنده خمس مئة وتسعة وخمسين شاهدا، إلا أنه لا يخدم الشواهد بطريقة واحدة، فقد يشرح ما يرد فيها من ألفاظ غريبة، ويوضح الشاهد، كما في ضرورة حذف التنوين تناول الشاهد بالشرح المفصل(٤)، وفي ضرورة حذف هاء التأنيث من المفرد عند التثنية (٥) ذكر أبياتًا عدة ولم يبيّن الشاهد.

٨- لم يلتزم بعدد معين من الشواهد في كل ضرورة، فتفاوتت عدد الشواهد من مسألة لأخرى، فقد يكتفي ببيت واحد، وقد تصل إلى اثني عشر بيتًا كما في الفصل بالأجنبي بين المتضايفين(٦)، وبلغ عدد الشواهد في ضرورة أحرف الإطلاق خمسة وعشرين شاهدًا، وخلت مسألة حذف الألف من ضمير

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٠.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٧.
(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٨.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ١١٢.
(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ١١٢.
(٦) الآلوسي، "الضرائر"، ١٤٢.

المتكلم من الشواهد[١].

٩- الغالب في كتابه أنه لا يذكر قائل البيت، وقد يكرر البيت ولا يذكر قائله في المرة الأولى ويذكره فيما بعدها.

١٠- وفي ذكر الأبيات المستشهد بها لم يلزم طريقة واحدة، فقد يستشهد بالبيت كاملًا، أو بالشطر الذي يحوي الشاهد، أو بجزء من الشاهد وهذا هو الأقل، وقد يذكر البيت مع بيت يليه أو يسبقه.

وأما تقسيم كتابه فهو كما ذكر مقدمة وفيها خمس عشرة مسألة أصل بها لضرائر الشعر، ثم الأقسام الثلاثة:

القسم الأول: ضرائر الحذف، بيّن أنّ ضرائر الحذف تكون بحذف حرف، أو بحذف حركة، أو بحذف حرفين وأكثر، وأخرى بحذف كلمة، وقد ذكر تسعاً وثلاثين ضرورة، منها: قصر الممدود، حذف الفاء من جواب الشرط، وحذف الألف من ضمير المؤنث الغائب.

القسم الثاني: ضرائر التغيير

جعل الآلوسي ضابط هذه الضرائر أنّ يتغيّر حكم الكلمة الذي ثبت لها في الكلام المنثور؛ لأجل الشعر، فأدخَل فيه أنواعًا كثيرة، فذكر اثنتين وتسعين ضرورة، منها: تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، صرف الممنوع.

القسم الثالث في ضرائر الزيادة:

علّل الآلوسي جعل هذا القسم آخرا لأنّ الزيادة أثقل، وقلما تمس الحاجة إليها، وفيها سبع وعشرون ضرورة[٢]، منها: زيادة "ما" في آخر البيت، وزيادة كان في غير

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٨١.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٦.

مواضع زيادتها، وزيادتها بلفظ المضارع.

وبعد انتهاء الآلوسي من الأقسام الثلاثة للضرائر جاءت الخاتمة، والتي عنونها بـ(في أمور تقع في فصيح الكلام وليست من الضرائر)، ولا يظهر لهذه الخاتمة ضرورة، إذ تناول فيها ما لا يعدّ ضرورة، وهي أمور لا خلاف فيها، وما ورد فيها نقلٌ من: كتاب العمدة لابن رشيق ولم يعزُه له[١]، وأدخل فيه كلاما للجوزي ونسبه له وذكر كتابه، إلا أنه ختم بكلام للجوزي من كتاب آخر دون عزوه له، ولا ذكر كتابه[٢].

(١) ابن رشيق، الحسن القيرواني، "العمدة في محاسن الشعر وآدابه". تحقيق محمد محيي الدين، (ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١م)، ٢: ٢٧٧– ٢٨٠.

(٢) نقل من كتاب: الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "المدهش". تحقيق مروان قباني، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م)، ٣٨– ٤١.

المبحث الثاني: تأصيل الآلوسي للضرورة الشعرية

جعل الآلوسي مقدمة كتابه لخمس عشرة مسألة عنون لها بعنوان: (في ذكر مسائل يتوقف عليها معرفة هذا الفن)، فهدف منها إلى تأصيل الضرورة عنده، معتمدا في تأصيله على كتاب الخصائص لابن جني غالبا، وعلى كتب السيوطي.

والمسائل الخمس عشرة هي:

المسألة الأولى: تعريف الضرورة.

اهتم الآلوسي بتناول مفهوم الضرورة عند النحويين، فهي أول مسألة بدأ بها، فبيّن أنّ النحويين على قولين:

القول الأول: أنّ الضرورة هي ما يقع في الشعر من مخالفة للقواعد النحوية التي لا تقع في النثر، سواء كان للشاعر مقدرة على تجنبها أم لم يكن، وهو ما ذهب إليه الجمهور، واختاره ابن عصفور(١).

القول الثاني: أنّ الضرورة هي ما يقع في الشعر من مخالفة للقواعد النحوية التي لا تقع في النثر، وليس له مقدرة على تجنبها، وحجتهم في ذلك أنّ الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له، وهو مأخوذ من كلام سيبويه، وقال به ابن مالك، وغيره(٢).

وقد صرّح الآلوسي باختياره وترجيحه رأي الجمهور(٣)، وعلل ذلك بأنّ هذه مواضع أُلِّفت فيها الضرائر، واجتناب الضرورة الشعرية أمر ممكن وسهل(٤)، وأمّا القول

(١) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٣.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٢٠٢، ٣٦٧، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"،١: ٣٠٠، ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٢: ٥٤٩، البغدادي، "خزانة الأدب"، ٨: ٣٦٢.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٩.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٧.

الثاني فهو فاسد عنده، يقول: ((معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد؛ كما بيناه في المقدمة من هذا الكتاب))[١].

وقد وضح الآلوسي ذلك، بعد قول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[٢]

إذ أثبت الشاعر ألف "ما" الاستفهامية، وكان قادرا على حذفها[٣]، فيُخلِّص البيت من الضرورة[٤].

وكل ما قاله العلماء يدل على أنّ حكم (الضرورة) حكم خاص للشعر دون غيره من أنواع كلام العرب، وقد نُسب إلى ابن بري اعتراضه على ذلك ورأيه بأنّ النثر الذي فيه فواصل وسجع، يكون له حكم الشعر، وتجوز فيه الضرورة، فللسجع وزن يوازي ضرورة الوزن الشعري؛ فلذلك يأخذ ما يأخذه الشعر من أحكام الزيادة والنقصان والإبدال، وغير ذلك[٥]، وهذا موافق لكلام سيبويه: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يُحذف، يُحذَف في الفواصل والقوافي"[٦]، والظاهر من الخاتمة التي وضعها الآلوسي في كتابه عن: (الأمور التي تقع في فصيح الكلام وليست من الضرائر)، أنّه لا يرى أنّ ما جاء في النثر ضرورة، فهو يقول: "هذه أشياء وقعت في الكلام الفصيح

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٣٠١، وقوله هذا موافق لقول البغدادي، "خزانة الأدب"، ١: ٣١.

(٢) من الوافر، لحسان بن ثابت الأنصاري، في "ديوانه". تحقيق عبد الله سنده، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٦م)، ٨٨.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٢٧.

(٤) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ٤١٠، ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٣٩٤.

(٥) حسن، عباس، "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف): ٤ :٢٧١.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٨٤.

بلاغةً، وإحكامًا، لا تكلفًا وضرورة"[١]، وهو بهذا موافق لابن رشيق[٢].

المسألة الثانية: الضرائر سماعية.

أورد الآلوسي في هذه المسألة كلاما مطولا لابن جني[٣]، يوضح فيه أنّ الضرائر سماعية، أُخذت من عصر الاحتجاج ولا يجوز الإتيان بضرائر جديدة لم تقع من شعراء ذلك العصر، ومن ارتكب ضرورة جديدة فليس بمصيب، ولا يُقبل منه ذلك، واستدل على ذلك بأنّ أبا نواس خُطّئ[٤] عندما جعل (صغرى) و(كبرى) نكرتين، في قوله:

كأنَّ صُغرى وكُبرى من فقاقعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[٥]

وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرّفاً.

المسألة الثالثة: تخريج الضرورة.

لابد للضرورة من وجه تُخرَّج عليه، وهذا ما اتفق عليه النحويون كسيبويه[٦]، والشلوبين[٧]، وغيرهم من أئمة النحو[٨]، ووافقهم الآلوسي، ولم يذكر الآلوسي في هذه المسألة شاهدا.

---

(١) الآلوسي، "ضرائر الشعر"، ٢٦.

(٢) ابن رشيق، "العمدة"، ٢: ٢٧٧.

(٣) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٣٢٥.

(٤) الزمخشري، محمود بن عمرو، "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق علي بو ملحم، (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ٣٠١.

(٥) من البسيط، لأبي نواس، الحسن بن هانيء في "ديوانه برواية الصولي". تحقيق بهجت الحديثي، (ط١، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة، ٢٠١٠م)، ٦٢.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٢.

(٧) الشلوبين، عمر بن محمد، "شرح المقدمة الجزولية". تحقيق تركي العتيبي، (ط١، الرياض: مؤسسة الرشد، ١٩٩٣م)، ٢: ٥٨٧.

(٨) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٥٤.

المسألة الرابعة: ما جاز للضرورة يتقدّر بقدرها.

وهذه القاعدة وضعها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر[١]، وأوردها الآلوسي[٢] ولم يعزُها له، وذكر السيوطي لها فرعين، ولم يستشهد عليهما، وهما:

الفرع الأول: في منع صرف المنصرف المجرور يُحذف التنوين، وتبقى الكسرة، وهذا رأي الفارسي[٣] ، والفرع الثاني: ما ذهب إليه السيرافي،[٤] والرضي[٥] في عدم جواز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد.

وقد نقل الآلوسي ما قاله السيوطي نصّا دون تصرف، ولم يأتِ بشواهد، أو يعلق على المسألة بكلام من عنده.

المسألة الخامسة: ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها.

ويستفيد الآلوسي من السيوطي في هذه المسألة، فيذكر نصّا من كتاب الأشباه والنظائر[٦]، دون أي تصرف.

فالسيوطي يضع قاعدة لتخريج البيت الشعري، وقد بناها على ما قاله النحاس[٧]

(١) السيوطي، عبد الرحمن أبي بن بكر، "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق غريد الشيخ، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٢٣٩.

(٢) الآلوسي، "ضرائر الشعر"، ١٨.

(٣) نسبه السيوطي للفارسي، ولم أقف عليه في غير "الأشباه والنظائر في النحو"، ١: ٢٣٩.

(٤) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٢٧٢.

(٥) الرضي، محمد بن الحسن، "شرح الكافية". تحقيق يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: جامعة قابوس، ١٩٩٦م)، ٤: ٤٦٧، ٤٦٨.

(٦) السيوطي، "الأشباه والنظائر في النحو"، ١: ٢٣٩.

(٧) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، "التعليقة على المقرب"، تحقيق جميل عبد الله عويضة، (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤م)، ٢٩٤.

في قول الشاعر:

لَاهِ ابْن عَمِّكَ لا أفْضلْتَ في حَسَبٍ عنّي، ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[١]

واختلاف النحويين فيه، هل المحذوف لام الجر أو المحذوف اللام الأصلية؟، فاختار النحاس أنّ الباقية هي لام الجر، حتى لا يكون في البيت ضرورة.

المسألة السادسة: أنّ الضرورة تنقسم إلى حسنة وقبيحة.

أفاد الآلوسي من السيوطي وما ذكره في الاقتراح أن الضرورة الحسنة ما لا يستهجن، والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس وما مثّل به لكل منهما[٢].

وفي أثناء عرضه للضرورات في كتابه ذكر عشرة أنواع[٣] عدها النحويون قبيحة، ومنها:

قول الشاعر:

والقَاطِنَاتِ البَيْتَ غيْرِ الذُّيَّم

أوَالِفًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِ[٤]

يقول الآلوسي: "والأصل (الحمام) فحذف الألف والميم الأخيرة"[٥]، وقد قال ابن الشجري: "إنّ الترخيم في غير النداء من الضرورات المستقبحة؛ لأنّ الترخيم إنما

(١) من البسيط، لذي الإصبع العدواني في: ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق مازن المبارك، محمد علي، (ط٦، دمشق: دار الفكر،١٩٨٥م)، ١٩٦.

(٢) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو". تحقيق محمود فجال، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م)، ٥١- ٥٤.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٧٥، ٧٦، ١١٨، ١٣١، ١٩٣، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٥٢، ٣٠١.

(٤) من الرجز، للعجاج، رؤبة التميمي، في "ديوانه"، تحقيق عزة حسن، (د. ط، بيروت: دار الشرق، ١٩٧١م)، ٥٩.

(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ٦١.

يستحقه المنادى، وليس من شواهده هذا البيت"[١].

وأمّا ابن جني[٢] فقد رد القول بأنّ في البيت ترخيمًا لأنّ فيه لام التعريف، فلا يجوز نداؤه أصلا، والقول بأنّه أراد (الحمام) ثم رخم[٣] فاسد.

وأورد ابن السراج البيت برواية[٤]:

قواطناً مكَّة من ورْقِ الحَمِي

وقال أحسن توجيه فيه: أنّ الشاعر اضطر إلى حذف الألف من (الحمام)؛ لأنها مدة فصار (الحمم) فلزمه التضعيف، فأبدل من إحدى الميمين ياء[٥].

فالأظهر أنّ الحذف في البيت حذفٌ للضرورة الشعرية وليس ترخيمًا[٦]؛ لأنّ الاسم غير صالح للنداء، وحُذف منه أكثر من حرف واحد، فمِثْل هذه الضرورة موقوف على السماع، لا يجوز استعمالها؛ لندرتها[٧].

وفي حذف نون جمع المذكر السالم، بعد قول الشاعر:

(١) ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، "الأمالي". تحقيق محمود الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٢: ٣١٩.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق محمد عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ١٦٠.

(٣) من الرجز، للعجاج، الزمخشري، محمود بن عمرو، "المستقصى في أمثال العرب". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ١: ٨.

(٤) هكذا ذكره سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦.

(٥) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٥٩.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٤٢.

(٧) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، (ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م): ٦: ٤٢٧.

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا وكفُ[١]

حذف النون من (الحافظون) ونصب (عورةَ العشيرة)، ولم يحذفها للإضافة، وذهب سيبويه إلى أنّها حُذفت النون لأنّه طال الكلام، كما تُحذف من اللّذين[٢].

المسألة السابعة: الحمل على أحسن الأقبحين.

اكتفى الآلوسي بنقل نصّ ابن جني[٣] في كتاب الخصائص، ونقله بتصرف. فابن جني يضع قاعدة فيما أُضطر إليه في الضرورات، بأن تُحمل الضرورة على الوجه الأقرب والأقل قُبحا.

ولم يذكر الآلوسي أمثله على هذه المسألة؛ مكتفيا بما سيمر على القارئ من شواهد في الكتاب، ولم أقف على شاهد في كتابه وضّح فيه هذه المسألة[٤].

المسألة الثامنة: أن الضرائر لا تنحصر بعدد معين

يُبين الآلوسي أن لا يمكن الجزم بعدد الضرائر الشعرية؛ لأن شعر العرب لم يحط به جميعه، وكلامه هذا موافق لقول سيبويه: ((وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره))[٥].

وقد نظم الزمخشري[٦] بيتين في ضرائر الشعر، وعدها عشرًا:

ضَرُورَة الشّعْر عشر عد جُمْلَتها وصل وَقطع وَتَخْفِيف وَتَشْديد

(١) من المنسرح، البيت مختلف في نسبته، ورُجح أنه لعمرو بن امرئ القيس، ابن يسعون، يوسف بن يبقي، "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح". تحقيق محمد الدعجاني، (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨م)، ١: ٣١٧، ٣١٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٨٦.

(٣) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٢١٣.

(٤) الآلوسي،"الضرائر"، ٢٣.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٢.

(٦) "الضرائر"، ٢٤.

مـد وَقصـر وَإِسْـكَان وتحريك وَمنع صرف وَصرف ثمَّ تعديد[١]

وحصرها أبو سعيد القرشي في أرجوزة سمّاها (اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر) بأنّها مئة ضرورة، قال في أولها:

سَابِعُهَا ضَرُورَةٌ لِلشَّاعِرِ فِي مائَةٍ مُبِيحَةِ الضَّرَائِرِ

وظنّ الآلوسي أنه سيحصر أكثر من غيره من الضرائر، ولكن عدد ما حصره أقل من الضرائر التي حصرها ابن عصفور، فقد بلغ عدد الضرائر في كتاب الآلوسي مئة وسبعًا وخمسين ضرورة، بينما تجاوزت عدد الضرائر في كتاب ابن عصفور المئتين.

وفي هذه المسألة ذكر الآلوسي نصّا لابن جني[٢] يُفهم منه أنّ المحفوظ من الشعر أقل مما لم يحفظ، ولم يضف توضيحا أو بيانا لما قال ابن جني.

المسألة التاسعة: أنّ من القواعد ما لا تتعداها الضرائر.

الأصول المنصرف عنها إلى الفروع تكون على ضربين ذكرهما ابن جني[٣] ونقل قوله الآلوسي، واكتفى بما نقل، دون بيان رأيه أو تعليق منه:

الضرب الأول: ما احتيج إليه وجاز مراجعته مثل: ترك صرف الاسم المنصرف؛ لمشابهته الفعل، كما في قول الشاعر:

(١) التهانوي، محمد بن علي، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم". تحقيق علي دحروج، ترجمة عبد الله الخالدي، (ط١، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ٢: ١١١٥.

(٢) النصّ الذي أورده وقفت عليه في هذه الطبعة، ولم أجده في الطبعة الرابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب التي اعتمدت عليها في البحث:

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، تحقيق محمد النجار، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ب. ت)، ١: ٣٨٥، ٣٨٦.

(٣) ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٣٤٩- ٣٥٣.

فَلْتَأْتِيَنْك قصائدٌ ولْيَرْكَبَنْ جيشٌ إليك قوادِمَ الأَكْوار[١]

والضرب الآخر: ما لا يمكن أن يراجع؛ لأنّ العرب لم تستعمله، ومثّل ابن جني بعدة أمثلة على ذلك منها: ما لا يرجع عند الضرورة من الأصول، مثل: قام، باع، فلا ترجع الواو والياء، وباب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاء أو ظاء، على نحو قول الشاعر:

لما رأى أَن لادَعَه وَلَا شِبَعْ

مالَ إِلَى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَّجَعْ [٢]

المسألة العاشرة: ما يلتحق بالضرائر الشعرية.

تكلّم الآلوسي فيها عن الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج، وإنّ العرب غيرت مباني عدة ألفاظ؛ لأجل الازدواج وأعادتها لأصولها عند الانفراد، مثل: (حدُث) في قولهم: ما قدُم وحدُث من الأمر، ضُمت الدال والأصل فيها الفتح، فإذا أفردت (حدث) زال سبب ضم الدال فترد لأصلها وهو الفتح، نحو قول الشاعر:

جزعتُ من أمرٍ فظيعٍ قد حَدَثْ

أبو تميـم، هو شيـخٌ لا حَـدَثْ

قد حبسَ الأصلعَ في بيتِ الحدَث[٣]

(١) من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه". تحقيق محمد أبو الفضل، (ط٢، القاهرة: دار المعارف، ب. ت)، ٥٥.

(٢) من الرجز، مجهول قائله، وبلا نسبة في: ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٣٥٢، أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ٥: ٢٤٥٤.

(٣) من الرجز، لأبي الفتح البستي، علي بن محمد، في "ديوانه". تحقيق شاكر العاشور، *مجلة المورد* ٣، المجلد (٣٤)، العراق: وزارة الثقافة، (٢٠٠٧م):٩٦.

وقد كان أغلب ما أورده في هذه المسألة نقلًا عن كتاب درة الغوّاص في أوهام الخواص[١]، ومن أبيات الكافية الشافية لابن مالك[٢]، وبيت من الألفية[٣]، وشواهد من شروح الألفية[٤].

المسألة الحادية عشرة: موافقة الضرورة بعض لغات العرب.

يقول الآلوسي ذهب الجمهور إلى أن الضرورة تبقى ضرورة، وإنْ وافقت بعض لغات العرب، فكل ما ورد في الشعر وما لم يرد في النثر هو ضرورة؛ ولذلك اعترض الرضي[٥] على القول بجواز جر (حتى) للضمير كما في قول: (حتاك)، في قول الشاعر:

فلا واللَّه لَا يلْفَاه أُنَاسٌ فَتى حَتَّاكَ يا ابنَ أَبِي زِيَادِ[٦]

والذي نُسب تجويزه إلى المبرد[٧]، ورأى الرضي أنه شاذ، والنحويون يرون أنه

(١) الحريري، القاسم بن علي، "درة الغواص في أوهام الخواص". تحقيق عرفات مطرجي، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م)، ٦١: ٦٢.

(٢) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٠٨.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله، "ألفية ابن مالك". تحقيق عبد المحسن بن محمد القاسم، (ط٤، بيروت: دار الكتاب، ٢٠٢١م)، ٣٠٣.

(٤) ابن الناظم، محمد بن مالك، "شرح ألفية ابن مالك". تحقيق محمد باسل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٤٧٢، الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٥: ٦٩٣.

(٥) الرضي، محمد بن الحسن، "شرح الكافية"، ٤: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٦) من الوافر، وروي: فلا واللَّه لَا يُلْفِي أُنَاسٌ

وهو مجهول قائله، بلا نسبة في: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ٤: ١٧٥٦، السيوطي، عبد الرحمن بن بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (د.ط، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ٢: ٤٢٤.

(٧) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤٦٦.

ضرورة؛ لأنها لم ترد في النثر[١].

المسألة الثانية عشرة: الفرق بين الضرورة والاطراد والشذوذ.

وفي هذه المسألة كل ما أورده الآلوسي هو قول ابن جني في الخصائص[٢] في تعريف الاطراد والشذوذ، وأنها على أربعة ضروب:

الأول: مطرد قياسًا واستعمالًا وهو الذي عليه معظم الكلام.

الثاني: مطرد قياسًا شاذ استعمالًا، ومنه قول الشاعر:

أَعاشَني بعدَكَ وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِن حَوْذانِه وأنْسِلُ[٣]

الثالث: المطرد استعمالًا شاذ قياسًا، نحو قول الشاعر:

يُدِيرُ عَيْنِي مُصْعَبٍ مُسْتَفِيل[٤]

وهذا يُستعمل كما استعملته العرب.

الرابع: الشاذ قياسًا واستعمالًا، وهذا لا يجوز القياس عليه ولا يحسن استعماله.

فابن جني يذهب إلى أنّ الشاذ أعم من الضرورة، وخالفه غيره في ذلك، ولم يكن للآلوسي تعليق أو إضافة على ما قاله ابن جني.

المسألة الثالثة عشرة: في بيان النادر والغريب ونحو ذلك.

نقل الآلوسي[٥] في هذه المسألة ما قاله السيوطي من كتابين:

(١) أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ٤: ١٧٥٦.

(٢) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٩٧- ١٠١.

(٣) من الرجز، لداود، في: ابن جني، "الخصائص" ١: ٩٨، وقيل لأبي ذؤيب في: ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ٦٦٠.

(٤) من الرجز، لأبي النجم، في ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ٥٣٤، السيوطي، "المزهر"، ١: ١٨٢.

(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٣.

الأول: كتاب الأشباه والنظائر في النحو: ((قال الأندلسي في شرح المفصل يعنون به أنه الذي لا ينفرد بحكم يصير به أصلًا بل ينبغي أنْ يرد الى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسًا من بعدها، قال وما من علم إلا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجملية))[١].

والثاني: كتاب المزهر[٢] في معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر، فأورده بما فيه من أقوال وشواهد، فقد ذكر السيوطي أنّ هذه الألفاظ متقاربة، وكلّها خلاف الفصيح، فحوشي الكلام وحشيه وغريبه كما جاء في الصّحاح[٣]، والوحشي من الكلام ما نفر عن السمع، ويقال له: (حوشي)[٤]، قال رؤبة:

جرَت رجالا من بِلَاد الحُوشِ[٥]

وإذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابي القُح فتلك وحشية، والنادر أقل من القليل: ومثّل له السيوطي بقوله: فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر.

(١) لم أقف على هذا النصّ في كتاب (المحصل في شرح المفصل) للأندلسي، وهو في كتاب: السيوطي، "الأشباه والنظائر في النحو"، ١: ٣١٠.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ١٨٥: ١٨٩.

(٣) الرازي، محمد بن أبي بكر، "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م)، ٨٤.

(٤) ابن رشيق، "العمدة"، ٢: ٢٦٥.

(٥) من الرجز، ليس في ديوانه، له في: ابن رشيق، "العمدة"، ٢:٢٦٥، السيوطي، "المزهر"، ٦: ١٨١.

المسألة الرابعة عشرة: أغلاط العرب هل هي من الضرائر أم لا؟

ذكر الآلوسي[١] فيها قولين نسب الأول فيهما إلى بعض أئمة العربية دون تحديد، ونسب الثاني إلى جمهور النحويين:

القول الأول: أنّ الغلط من الضرورة[٢]، ومثل لذلك بقول امرئ القيس:

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ[٣]

فقال: (الثريا) وهو يريد (الجوزاء)، وهذا لا يقبل إلا في الشعر.

والقول الثاني: أنّ أغلاط العرب ليست من الضرائر، ولا يتابعون عليها.

وبعد ذكره للقولين لم يرجح أحدهما ولم يبين رأيه، بل أضاف نصّا طويلا من كتاب الخصائص لابن جني، جعله بعنوان: (تفصيل الكلام على أغلاط العرب وبيان سببها)، ثم فصلا ذكر فيه كلاما نسبه لابن فارس، والراجح فيما يظهر لي هو القول الثاني، أنّ الغلط ليس ضرورة يُتبع عليها الشاعر، فلا يُقبل من شعرهم إلا ما وافق العربية، وله وجهٌ يُخرّج عليه.

المسألة الخامسة عشرة: جواز استعمال الأصل المرفوض للضرورة.

قد يستعمل الأصل المرفوض للضرورة الشعرية كقول الشاعر:

وصالياتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْنْ[٤]

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٤.

(٢) "الضرائر"، ٢٥.

(٣) من الطويل، امرئ القيس، "ديوانه"، ٣٦.

(٤) من الرجز، لخطامٌ المجاشِعيّ في: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٣٢، ابن يسعون، "المصباح"، ٢: ١٥٠١.

والشاعر يجوز له استعمال المهجور للضرورة[١]، كما استعمله الشاعر في قوله:

كـأَنَّ بيـن فَـكِّهـا والفَّـكّ

فارَةَ مِسْكٍ ذُبحَت في سكّ[٢]

ونخلص في هذا المبحث إلى أنّ الآلوسي كان متأثرا بابن جني، والسيوطي، فهو ينقل منهما دون ترجيح، أو تعليق، أو اعتراض.

(١) نسب الآلوسي هذا القول للأندلسي، ولم أقف عليه في كتاب الأندلسي، وهو له في: السيوطي، "الأشباه والنظائر في النحو"، ١: ٢٣٨.

(٢) من الرجز، لمنظور بن مرثد في ابن منظور، "لسان العرب"، ٢: ٤٣٨، وبلا نسبة في ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١:٦٨.

المبحث الثالث: سمات الكتاب:

الأولى: عرض الآراء واختيار الأرجح:

ظهرت آراء المؤلف في مواضع قليلة في كتابه، وهي في مجملها موافقات لآراء من سبقه من النحويين، وهي:

١- موافقته للجمهور في مفهوم الضرورة، وأنّها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر قدرة على تركها أم لا[١].

٢- في قول الشاعر:

لَاهِ ابْن عَمِّكَ لا أفْضلْتَ في حَسَبٍ عنِّي، ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

رأى أنّ اللام الباقية هي لام الجر حتى لا يكون في البيت ضرورة بالقول بأنها محذوفة مع بقاء عملها[٢].

٣- حكمه بفساد القول بزيادة الواو والياء تكثيرًا للاسم، كما زادوا الواو في (ضربتهو)؛ لأنّ (هو) ضمير منفصل والهاء ضمير متصل، والمنفصل لا يمكن أنّ يكون على حرف بخلاف المتصل، والواو في (ضربتهو) لازمة السكون بخلاف واو (هو)، فإنها جائزة السكون[٣].

٤- لم يوافق الآلوسي أبا علي[٤] في أنّ قول الشاعر:

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَن وَلِيَّتِه مَا حَجّ ربُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرا[٥]

---

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٩.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٠.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٧٩.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٢.

(٥) من البسيط، نُسب إلى رجل من باهله، السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٢٥٥، وبلا نسبة

خارج عن حد الوقف والوصل، ورأى أنّ الصواب أنّه لغة لا ضرورة[١].

٥- عارض الآلوسي ما ذهب إليه ابن الشجري[٢] وابن عصفور[٣] في حمل مجيء المضاف بلفظ المفرد والمضاف إليه بلفظ المثنى على ضرورة الشعر، وقال: إنّه غير مختص بالشعر[٤].

٦- وافق الآلوسي[٥] قول جمهور النحويين بأنّ إضافة (حيث) إلى المفرد في الشعر من الضرائر[٦]، وما ورد من النثر هو مولّد.

٧- الأصل في نون الجمع الفتح، وقد تكسر في حال النصب والجر، وكذلك نون التثنية[٧].

٨- ذهب إلى أنّ تسكين الياء في المنصوب الناقص محمول على الضرورة، وليس لغة كما قال بعضهم[٨].

٩- رأى أنّ جمع فاعل على فواعل من الضرائر الشعرية سواء كان للعاقل أم لغيره[٩].

في القزاز، محمد بن جعفر، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الهادي، (د.ط، الكويت: دار العروبة، د.ت)، ٢٤٢.

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٢.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٢.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٢.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٩٨.

(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ١٥٩.

(٦) ابن يعيش، " شرح المفصل"، ٣: ١١٣، ١١٤.

(٧) الآلوسي، "الضرائر"، ١٦٠.

(٨) الآلوسي، "الضرائر"، ١٧٧.

(٩) الآلوسي، "الضرائر"، ١٨٩.

١٠- عدّ الآلوسي مجيء الجواب للشرط مع تأخره عن القسم من الضرورة[١]، مخالفا لابن عصفور، موافقا لناظر الجيش[٢].

١١- في مسألة (الجر بالجوار من الضرائر) لا يتفق مع النحويين في أنّها ضرورة، ويوافق رأي المفسرين[٣] ويصفه بالحق الحقيق بالقبول[٤].

١٢- يرى الآلوسي أنّ (تكون) في قول الشاعر:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تهُبُّ شَمْألٌ بليلُ [٥]

تزاد في الشعر للضرورة[٦].

١٣- يُؤيد ابن عصفور القول بأنّ زيادة (الكاف) من الضرائر[٧].

١٤- يرى أنّ دخول (ربّ) على الضمير ضرورة شعرية؛ لأنها دخلت على المعرفة وعلى غير الظاهر[٨]، كما في قول الشاعر:

---

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٢١٧.

(٢) لم يشر لموافقته له، ولكنه أورد كلامه نصّا، ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق علي فاخر وآخرون، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ)، ٦: ٣١٣١-٣١٣٢.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ١١٩.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٥٨.

(٥) من الرجز، لأم عقيل بن أبي طالب في: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٤١٣، "شرح التسهيل"، ١: ٣٦٢.

(٦) الآلوسي، "الضرائر"، ٣١١.

(٧) الآلوسي، "الضرائر"، ٣٢٣.

(٨) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٠٠.

واه رأبت وشيكًا صَدْعَ أعظُمِهِ ورُبّه عَطِبًا أنقذتُ من عَطَبه[١]

١٥- ذهب إلى أنّ تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر ليس من الضرائر؛ لأنّه من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه[٢].

الثانية: شرح غريب الألفاظ من الشواهد.

ولأنّ الآلوسي لم يجعل لكتابه منهجا يلتزم به، فلا نجده يشرح غريب الألفاظ مع كل شاهد. ومن الشواهد التي ذكر معاني مفرداته الغريبة:

يقول الآلوسي[٣] بعد البيت:

وأنْتَ لو باكَرْتَ مَشْمولةً صَفْرا كلَوْنِ الفَرسِ الأشْقَرِ[٤]

((المشمولة هي الخمر إذا كانت باردة الطعم)).

ويقول بعد قول الشاعر:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ[٥]

"أفر من الفرار وهو الهروب"[٦].

ويقول بعد قول الشاعر:

(١) من البسيط، مجهول قائله، بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢: ٧٩٤، ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٢٥٩.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ١٣٠، ٣٣٢.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٨.

(٤) من السريع، لابن قيس الرقيات في: ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٩٥، للأقيشر الأسدي في: البغدادي، "خزانة الأدب"، ٤: ٤٨٥.

(٥) من المتقارب، لامرئ القيس في "ديوانه"، ١٠٥.

(٦) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٧.

وَمَنْهلٍ لَيسَ لَهُ حَوازِقُ وَلِضَفادِي جَمَّهِ نَقَانِقُ [١]

((أي ضفادع، والمنهل مثل: المصنع والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة، والحزق الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء أنْ ينبسط حوله))[٢].

الثالثة: شرح البيت وذكر معناه العام.

يتطرق الآلوسي إلى معنى البيت الذي يتناوله -أحيانا- وفي المقابل كان يترك بعضها بدون شرح كونها في رأيه ظاهرة المعنى، ومن الأبيات التي بيّن معناها:

وَهُمْ مثَلُ الناسِ الذي يعْرِفُونَهُ وأَهْلُ الوَفَا منْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ[٣]

فقال: "أراد أنّ هؤلاء القوم الذين مدحهم مثلٌ للناس يضربونه، أي: يضربون بهم المثل في كل خير"[٤].

وقال بعد البيت:

تذهل الشَّيْخ عَن بنيه وتبدي عَن خدام العقيلة الْعَذْرَاء [٥]

"أراد وتبدي العقيلة العذراء لها عن خدام، والخدام الخلخال، أي ترفع المرأة الكريمة ثوبها للهرب فيبدو خلخالها" [٦].

(١) مجهول قائله، بلا نسبة في: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٧٣، المبرد، "المقتضب"، ١: ٢٤٧.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٣٢٣.

(٣) من الطويل، للسموأل في: أبي حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ٥: ٢٤١٥، السيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٢٧٨.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٧.

(٥) من الخفيف، لابن قيس في: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ١٦٢، ابن منظور، "لسان العرب"، ١٤: ٤٣٥.

(٦) الآلوسي، "الضرائر"، ١١٥.

الرابعة: الإطناب.

وذلك بذكر روايات وقصص متعلقة بالشواهد.

ومن ذلك ما ذكره بعد البيت:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَة اللهِ السَّلامُ[١]

"ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة؛ لئلا يشهرها، وخوفا من أهلها وأقاربها"[٢].

ما قاله بعد قول الشاعر:

وَمَا مِثْلُه فِي النَّاسِ إلا مُمَلكاً أَبو أُمِهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقَارِبُه[٣]

ومن ذلك أيضا ذكره قصة أبيات النجاشي مع الذئب[٤] بعد ذكره لبيت النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيْهِ وَلَا أَسْتَطِيْعُهُ وَلَكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٥]

وقد يكون الإطناب بالتعرض لمسائل عروضية أو صوتية.

ومن ذلك قوله: " وأمّا الكوفيون فيسكنون الياء ويجعلونه من السريع لا من الرجز، ... واعلم أنّ البيت إذا تجاذبه أمران زيغ الإعراب، وقبح الزحاف فإنّ الجفاة لا

(١) من الوافر، مجهول قائله، بلا نسبة في: ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٣٨٨، القزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ٣٢٩.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ١٤٢.

(٣) من الطويل، نُسب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، له في: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٦٧، السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٢٤٤.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٦٧، ٦٨.

(٥) من الطويل، للنجاشي في: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٧، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١١٥.

يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى لصحة الإعراب"(١).

ويقول: "ونحن مع هذا نعلم أنّ هذا الأعرابي لا يعلم أنّ في الكلام شيئا يقال له (حاءً)، فضلًا عن أن يعلم أنّها من الحروف المهموسة، وأنّ الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها"(٢).

"إبدال الكاف من التاء؛ لأنها أختها في الهمس"(٣).

الخامسة: التوسع في ذكر نظائر للشواهد الشعرية.

لم يخل كتاب الآلوسي من شواهد نثرية من القرآن الكريم، ومن كلام العرب، وهذه الشواهد ليست من الضرورات، فلا ضرورة في النثر، وقد بلغ عدد الآيات القرآنية التي أوردها قبل الخاتمة اثنتين وسبعين آية، وأما خاتمة كتابه التي عنونها بـ: "في التنبيه على أمور تقع في فصيح الكلام وليست من الضرائر"، فأورد فيها أربعًا وخمسين آية (٤).

السادسة: الإحالة.

من الطرق الجيدة عند الآلوسي اجتناب التكرار؛ ولذا نجده يستعمل بعض العبارات الدالة على الإحالة لما سيأتي، أو إحالة لما سبق، كقوله: "وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله"(٥)، وقوله: "وسيمر بك من شواهد ضرائر الشعر ما هو من هذا

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ١٦.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٤٧.
(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ١٥٤.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ١٠٨: ١٠٩.
(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ١٨.

القبيل ومن فروع هذا الأصل إن شاء الله"[١]. وقوله: "قد سبق في المسألة التاسعة ما نقلناه عن خصائص ابن جني مما يتعلق بالمقام، وقد بسطنا القول فيه"[٢]. وقوله: "وسيأتي الكلام إن شاء الله على هذه الشواهد"[٣]، وغيرها[٤].

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٣.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٥.
(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٥.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٨، ١٢٧، ٢١٧.

المبحث الرابع: موازنة كتاب الضرائر للألوسي مع ما تقدمه

اختار الآلوسي لكتابه اسما مختلفا عن المصنفات السابقة له، فقد أسماه: (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، وأمّا القزاز فقد أطلق على كتابه اسم: (ما يجوز للشاعر في الضرورة) وأطلق ابن عصفور على كتابه اسم: (ضرائر الشعر)، مع أنّ موضوع الدراسة واحد: (الضرائر الشعرية)، فقد حرص الآلوسي على أن يكون عنوان مصنفه واضحًا يكشف عن جوهره ومضمونه.

بيّن الآلوسي هدفه من تأليف كتابه وكذلك القزاز وابن عصفور، فهم متفقون على أهمية تعلم الشعراء لهذه الضرائر(١).

يظهر أسلوب التقعيد عند الآلوسي والسيرافي، والقزاز، وابن عصفور فيذكرون أنّ العرب أجازت في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ويضيف ابن عصفور أنّ العرب ألحقوا الكلام المسجوع بالشعر(٢)، وأمّا السيرافي، والقزاز، والآلوسي فلم يتطرقوا إلى هذا. ومن مظاهر التقعيد في مصنفاتهم وصفهم بعض الضرورات بالقبح، وبأقبح الضرورات وهو ما دل على تفاوت الضرورات(٣).

جعل الآلوسي الضرائر الشعرية ثلاثة أنواع، وهي: ضرائر الحذف، وضرائر التغيير، وضرائر الزيادة، وقد سبقه إلى هذا التقسيم أبو سعيد القرشي(٤) في منظومته:

وَهي ثَلاثٌ فاغْنمْ الإفادة الحَذْفُ والتّغْييرُ والزّيَادَة

---

(١) القزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ٩٩ ، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١١، الآلوسي، "الضرائر"، ٤، ٥.

(٢) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٣.

(٣) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٥١، القيرواني، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ٣١٣، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٦٩.

(٤) الآثاري، "ألفية لسان العرب في علوم الأدب"، ٢٠٧.

وفضّله على الترتيب الذي اتخذه غيره، كترتيبها إلى ضرائر حسنة وضرائر قبيحة، أو ترتيبها على أبواب النحو، ولم أجد في مصنفات الضرائر التي قبله من استعمل هذين التقسيمين في تأليفه كما ذكر.

وأمّا العلماء الذين سبقوه بالتصنيف في الضرائر فنجد تقسيمهم على النحو الآتي:

أبو سعيد السيرافي قسّمها إلى تسعة أقسام، وهي: الزّيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث(١).

وقسّمها ابن عصفور إلى أربعة، هي: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل(٢).

وأما القزاز فلم يقسّم كتابه، وأورد الضرورات بأنواعها عنده: الزيادة والنقصان، والاتساع في سائر المعاني من التقديم والتأخير، والقلب والإبدال دون ترتيب محدد(٣)، خالطا بين أنواعها، وبين الضرورات النحوية والصرفية.

ونلحظ أنّ الآلوسي جعل للزيادة في ضرورة الشعر فصلًا منفردًا كما فعل السيرافي، وابن عصفور، إلا أنّ الآلوسي جعلها في آخر كتابه أما السيرافي، وابن عصفور فكانت أول قسم لديهما(٤).

وقد ذكر الآلوسي ــ كما فعل القزاز ــ الأخطاء العروضية مثل: الإكفاء، والإقواء، والإيطاء، والإجازة.

وقد استفاد الآلوسي من التقسيم الذي اختاره لسهولة ترتيب الضرورات فيه، فالضرورة الحذف والزيادة في أقسامهما، وما لم يكن من هذين القسمين يضعه في ضرائر

(١) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٣٤.

(٢) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٧.

(٣) القزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ٩٩.

(٤) السيرافي، "ضرورة الشعر"،٣٤، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٧.

التغيير، بينما نجد السيرافي يضع ضرورات في باب الحذف وليست منه، مثل: "تسكين فتحة (فَعَل)".

ويظهر من بداية كتاب الآلوسي، أسلوب اللّف والنشر، وهذا الأسلوب ظهر في كتاب السيرافي، وكتاب ابن عصفور في تقسيمهما للضرائر[١]، فبعد ذكرهما جميع الأنواع، أخذا في تناول كل نوع، بينما يفتقد كتاب القزاز هذا الأسلوب.

أكثر ابن عصفور من إيراد الشواهد الشعرية فتجاوزت ثمان مئة شاهدا، وأمّا القزاز فاستشهد بخمس مئة وأربع وخمسين شاهدا، والآلوسي كان قريبا منه فقد بلغت شواهده خمس مئة وتسعة وخمسين شاهدا، بينما كان السيرافي الأقل شواهدا فكان عددها مئتين وأربعة وثلاثون شاهدا.

ذكر الآلوسي بعض القواعد المتعلقة بالضرورة، وهذه القواعد من وضع أئمة النحو، والتي لم يذكرها مصنفو الضرورات قبله، مثل: ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها، ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها، كما ذكر بعض الفروع والمسائل الجزئية التي تتعلق بالأصول مثل: عدم جواز الفصل بين (أما) والفاء بأكثر من اسم واحد، وجواز استعمال الأصل المهجور، وكذلك ذكر بعض الجزئيات والفروع التي ترد إلى هذه الأصول، فمثلًا: ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها هذا أصل من الأصول، ومن فروعه: إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة. بينما تميزت مصنفات السيرافي، والقزاز وابن عصفور بتعقبهم للضرورات بأنواعها المختلفة، وسَوْق الشواهد لكل ضرورة، ومناقشة أحكامها، والتعليل لجوازها، وأغلب العلل هي من أقوالهم، وليست من منقولهم.

انفرد الآلوسي بذكر الضرائر الآتية:

حذف الفاء من جواب (أما)، حذف قد من الماضي الواقع جوابًا للقسم، وإضافة

(١) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٣٣، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٧.

(حيث) إلى المفرد، وإبدال الألف في الوقف تاء ساكنة، وتشديد الواو من هو والياء من هي، ومجيء الجملة الاسمية بعد هلّا، ودخول حرف الجر على الفعل، وتقدم (من) على أفعل التفضيل، وتسكين آخر الفعل المضارع المنصوب، ودخول ال على الظرف، ودخولها على العلم، وزيادتها على التمييز، وزيادة (أصبح) و(أمسى)، وزيادة التاء في ثمت وربت ونحوهما.

فهذه الضرائر لم أقف عليها عند السيرافي، والقزاز، وابن عصفور.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

أولا: عنوان الكتاب

صرّح الآلوسي في خطبة كتابه بعنوانه، فقال: (ووسمتُ ما جمعته بكتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، وهذه التسمية تعكس عنوان الكتاب وموضوعه بدقة، ويقدم للقارئ فكرة واضحة عن مضمونه، فقد وُفّق في اختياره.

ثانيا: أهداف الكتاب

لقد بدأ الآلوسي كتابه بخطبة أعطت فكرة واضحة عن الهدف من الكتاب، والفئة المستهدفة منه، وعلى رغم وضوحها عنده إلا أنّه لم يتمكن من تحقيق هدفه بجمع أكبر قدر من الضرائر، وجعله عوضا عما سبقه من مؤلفات، ويظهر أنّ السبب في ذلك أنّه:

١- لم يضع منهجاً لكتابه.

٢- لم يرجع لمصنفات الضرائر -فيما ظهر لي- إلا أرجوزة أبي سعيد القرشي. وإن أوردها في كتابه إلا أنّه كان نقلا عمن أخذ منهم.

كما أنّ جمع أكبر عدد من الضرائر ليس بأكثر أهمية من كيفية دراسة هذه الضرائر.

ثالثا: تقسيم كتابه

قسّم الآلوسي كتابه إلى ثلاثة أقسام بعد المقدمة، ضرائر الحذف، وضرائر التغيير، وضرائر الزيادة، وهذا التقسيم يجعل تصنيف الضرورات أسهل فما خرج عن الحذف والزيادة يكون تغييرا، إلا أنه يجعل الجمع صعبا، خلافا لو رتب الضرائر وفقا لموضوعات النحو ومباحثه.

وعلى الرغم من اختياره الترتيب الأيسر والأسهل، إلا أنه يُؤخذ عليه ما يأتي:

١- لم يرتب الضرورات في كل قسم وفق نظام محدد، فينتقل من ضرورات الأسماء إلى الحروف والأفعال ثم يعود للأسماء، كما خلط بين ضرورات النحو

والصرف والعروض.

٢- أخطأ في منتصف ضرائر التغيير فقد وضع قسما لكتابه لم يكن في خطته، فوضع عنوانا: "إبدال حركة من حركة" ثم قال: "ذكَر هذا القسم بعض من ألّف في الضرائر"، ثم أتى بالضرائر الآتية: إنابة حرف مكان حرف، إبدال حرف من حرف، إبدال كلمة من كلمة، ثم أكمل ضرائر التغيير.

٣- وضع ضرورة (مد المقصور) في ضرائر التغيير، وهذا مخالف للإحالة التي ذكرها بعد ما انتهى من ضرورة قصر الممدود: "وأما مد المقصور فهو من ضرائر الزيادة وسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله".

٤- وضع ضرورة (مد المقصور) في قسم ضرائر التغيير، مع أنّه يرى أنّها من ضرائر الزيادة[١]، وعلّل ذلك بأنّ الزيادة فيه لم يُعتد بها، وأُعتبر تغييرا[٢]، وكان الأولى أن يضعها حسب رأيه، ويسمي العلماء الذين يرون أنّ مد المقصور مجرد تغيير.

٥- وضع ضرورة: (إلحاق هاء السكت لعارض البناء) في ضرائر التغيير، والأولى أن تكون في ضرائر الزيادة.

٦- جعل ضرورة (تخفيف المشدد) وضرورة (تضعيف آخر الكلمة) في ضرائر التغيير، بينما الوجيه أن تكون ضرورة التخفيف في ضرورات الحذف[٣]، وضرورة التضعيف في الزيادة[٤].

٧- ذكر ضرورة: (تخفيف المشدد في القوافي) في ضرائر الحذف، ثم أعادها في

(١) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٣٨.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ١٨٩.

(٣) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٧٩، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٣٢.

(٤) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٤٨، ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٥٠.

ضـــرائر التغيير بذات العنوان والشـــواهد[١]، وتخفيف المشـــدد يكون بحذف الحرف المتحرك، فالصواب أنّه بضرائر الحذف.

٨- ذكر ضرورة (تأنيث المذكر وتذكير المؤنث) في أول قسم ضرائر التغيير مع أنه لا يرى أنّها من الضرائر، بل هي مما يزيد الكلام بلاغة وإحكاما.

رابعا: الاستطرادات

ومما يؤخذ على الآلوسي كثرة الاستطرادات في الكتاب، وخاصة أنها نقول من الكتب، ومنها:

١- أكثَر من النصوص المنقولة في المسائل الخمس عشرة التي بدأ بها كتابه، مع إدراكه أهمية هذه المسائل، فهو يقول: "فأحسن النظر في هذه المسائل فإنها مما تعين على نيل المقصود من هذا الكتاب، وقلما تجدها مجموعة في كتاب"، إلا أنه لم يحاول تيسيرها، وشرحها، أو اختصارها، كمسألة أغلاط العرب وسببها، فلم يكتف بما عرضه في المسألة؛ إذ أضاف لها فصلًا، وهو عبارة عن نصّ منقول من كتب اللغة[٢].

٢- إضافة الأخطاء العروضية للضرورات فيتناول الإصراف، والإكفاء، والإقواء والسناد، والخزم، وأحرف الإطلاق[٣].

٣- روايته بعض الحكايات كروايته عن الكميت[٤].

٤- التعريف ببعض الشخصيات كتعريفه لأم البنين[٥].

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٦، ١٤٠.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٠: ٥٤.
(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٥.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ١٢.
(٥) الآلوسي، "الضرائر"، ٤٣.

٥- ذكر أبيات ليست من الشواهد، وذلك نحو ذكره بيت يبيّن فيه سبب تسمية معاوية بن مالك بمعود الحكماء[١].

٦- في حديثه عن النادر والغريب تكلم عن المصنفات فيهما[٢].

وهذه الاستطرادات إنما ساهمت في تضخيم حجم الكتاب، وجعلته يغفل عن الأهم مثل: ذكر الروايات للشواهد، فقد أهملها أو غفل عنها، وما ورد من روايات عنده فهي من نصّ منقول[٣]، ومن المواضع التي أورد فيها روايات، منها:

ألا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمامًا وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُمامَا[٤]

"هكذا رواه سيبويه[٥]، ورواه المبرد[٦]: وما عهدي كعهدك يا أماما"[٧].

"ومن الفصل بالمفعول قوله:

لَئِنْ كان النكاحُ أحلَّ شيءٍ فإنَّ نكاحَها مطرٍ حرامُ [٨]

(١) الآلوسي، "الضرائر"،٤٤.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"،٤٠.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٨، ١٠٠، ١٤١، ٢٧٤، ٣٢٠،

(٤) من الوافر، ورواية البيت في ديوان جرير:

أَأَصْبَحَ وَصْلَّ حَبْلِكُمُ رِماما وما عَهْدٌ كعَهْدك يا أُمَاما

جرير بن عطية الخطفي، "ديوان جرير"، تحقيق نعمان محمد، (ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م)، ١: ٢٢١.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٧٠.

(٦) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ١٣٨.

(٧) الآلوسي، "الضرائر"، ٥٩.

(٨) من الوافر، للأحوص في: ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٢٩٠، وبلا نسبة في: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧: ٣٢٦٤.

بدليل أنه يروى بنصب (مطر) ورفعه"[١].

خامسا: التوثيق في الكتاب

مصادر الآلوسي في كتابه كثيرة، وهي متعددة الفنون، فعددها ثمانية وسبعون كتابًا، ويضاف إلى ذلك ما تناثر في الكتاب من آراء للعلماء وأقوالهم دون بيان مصنفاتهم، بلغ عددهم ستة وستين عالما، ما بين بصري وكوفي وبغدادي، وأندلسي، وآخرين غيرهم. ولكن حقيقة الأمر الذي بدا لي أنّ الآلوسي لم يرجع إلى ما ذكر من مصادر، فمعظمها نقله فيما نقل من نصوص من كتب ابن جني، والسيوطي، وابن هشام، والبغدادي، وابن رشيق، وأكثر ما نقل من البغدادي.

سادسا: نوعية النقول من المصادر، وحجمها، ومناسبتها

تنوعت النقول عند الآلوسي فمنها نقولٌ نصّية، ومنها نقولٌ بتصرف، ولكنه أكثر من النوعين، كما أنّه ينقل نصوصا طويلة تتجاوز الصفحة، وأغلب نقوله مناسبة للموضوع الذي يتناوله. ولا يتسع هذا البحث لكثير من النماذج[٢]، ولكن أذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

- نقله عن ابن جني.

نقل نصوص ابن جني مع عزوها إليه، إلا أنّه غالبا نقلٌ بتصرف، دون التنبيه لذلك، بل أوهم ما يقوله بالعكس[٣]، ومن ذلك ما نقله في المسألة الثانية (الضرائر سماعية)[٤]، فهو يختم المسألة بقوله: ((هذا كله كلام ابن جني في الخصائص وقد نقلناه على طوله لما اشتمل عليه من الفوائد))، مما لا يدل القارئ على أنه نقل بتصرف، وهو

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ١٤٥.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٨٠، ١١٠ البغدادي، "خزانة الأدب"، ٥: ٢٧١، ٧: ٤٩٩، ٥٠٠.
(٣) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٣٢٥.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ١٠.

فيما نقل لم يأتِ بكل ما أتى به ابن جني من شواهد، كما أنّه أدخل باب الاعتراض[١] في الكلام، ولا علاقة له بالمسألة التي يتناولها.

- نقله عن ابن هشام.

نقل من كتاب (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) ضرورة حذف نون الوقاية من "مني" و"عني"[٢] كاملة بما فيها من أقوال، ولم يعزُ للكتاب ولا إلى صاحبه[٣].

- نقله عن السيوطي.

نقل المسألة السادسة[٤] عن السيوطي من كتاب (الاقتراح) دون عزو إليه، إلا أنّه تصرف قليلا في النصّ، فأتم بعض الأبيات التي استشهد السيوطي بشطر منها[٥]، وفي المسألة الثالثة عشر بدأ المسألة بنصٍّ منقول من كتاب (المزهر) للسيوطي[٦] ولم يعزه له.

- ما نقله عن البغدادي.

ونَقْله عن البغدادي كثير، ولم يعزُ له ولو مرة واحدة، ولم يذكر كتابه "خزانة الأدب" أيضا، خلافا لنقله عن ابن جني، وقد يكون السبب هو شهرة ابن جني، وتميز مؤلفاته، وأنّها لا تخفى على المتخصصين، وغالب نقوله من البغدادي كانت نصّا دون تصرف.

في تعريف الضرورة يقول: "وأما القول الثاني فقد بسط الرد عليه الشاطبي في (شرحه على ألفية ابن مالك)، وبيّن هذه المسألة بما هو أوسع من ذلك في باب الضرائر من كتابه (أصول العربية). وحاصل ما ذكره في شرح الألفية أنّ هذا القول باطل من

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ١٧.
(٢) الآلوسي، "الضرائر"،:٦١.
(٣) ابن هشام، "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"، ١٠٦.
(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٢١: ٢٣.
(٥) السيوطي، "الاقتراح"، ٥٣.
(٦) السيوطي، "المزهر"، ١: ١٨٥.

وجوه: ..." [١]، ثم يذكر هذه الأوجه فيظن القارئ أنها ما استخلصه الآلوسي، والحقيقة أن ما ذكره هو نصُّ البغدادي[٢].

وفي المسألة الثانية: يقول الآلوسي: "ولهذا خطّأ الزمخشري في المفصل أبا نواس[٣] في قوله:

كأنَّ صُغرَى وكبرَى من فَقاقعِها حَصْباء دُرّ على أرض من الذَّهَبِ

لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرة" [٤].

ولكن الزمخشري لم يخطئه، وإنما قال في كتابه: "وقد خُطِّئَ ابن هانيء" [٥]، والخطأ الذي وقع فيه الآلوسي ناتج عن نقله من كتاب خزانة الأدب، يدل على ذلك ما أورده بعد بيت أبو نواس: "لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرة، ... ما ورد فيه سماع"، فما قاله هو نصُّ البغدادي [٦].

وفي موضع آخر: "والقياس قدني. قال سيبويه وسألته رحمه الله – يعني الخليل ابن أحمد – عن قولهم: (قطني) و(مني) و(عني) و(لدني) ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة المنصوب ..." [٧] ولكنه ليس نصّا من كتاب سيبويه، وإنما هو نصُّ البغدادي

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ٦.

(٢) البغدادي، "خزانة الأدب"، ١: ٣٣،٣٤.

(٣) لم يجوز ابن الأثير قول أبي نواس، وخرج ابن مالك البيت بأنّ الشاعر لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير؛ فقوله صحيح، ابن الأثير، "المثل السائر"، ١: ٤٧، ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٦١.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٩، ١٠.

(٥) الزمخشري، "المفصل"،٣٠١.

(٦) البغدادي، "خزانة الأدب"، ٨: ٣١٦.

(٧) الآلوسي، "الضرائر"، ٦٢.

بما فيه من تصرف في قول سيبويه[١].

وفي موضع آخر يقول: "قال صاحب (اللّباب) أنّه من باب حذف الموصوف غير القول، قال: تقديره: (بليل نام صاحبه فيه)، فالجر دخل في الحقيقة على الموصوف المقدّر لا على الصفة، وأقول: لا فرق بينهما، فإن كلًا منهما ضرورة يختص بالشعر، إلا أنّ ما ذهب إليه الشارح المحقق (للكافية) أقرب إلى القياس، وهو قول أبي علي في (التذكرة)".

وهو بقوله هذا يوهم القارئ أنّ هذا هو رأيه، وأنّ هذه مصادره، والحقيقة أن هذا نصُّ البغدادي[٢] نقله دون أن يعزوه له.

سابعاً: المادة العلمية

غالب ما ذكره الآلوسي في كتابه كان صحيحا، وأهم ما جاء في كتابه:

- نسب الآلوسي بيتين منظومين في الضرائر للزمخشري، وقلّ من يذكرهما، وينسبهما إليه[٣].
- وكذلك ما كتبه عن نظم أبي سعيد القرشي أرجوزة في الضرائر، سماها (اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر)، وأنّ هذه الضرورة في كتاب له موسوم بـ (لسان العرب في فنون الأدب)[٤]، فهذا يصحح ما أورده بعض الباحثين من أنّ أبا

(١) البغدادي، "خزانة الأدب"، ٥: ٣٨٣.

(٢) البغدادي، "خزانة الأدب"، ٩: ٣٨٩.

(٣) لم أقف عليها منسوبة إليه إلا في: التهانوي، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، ٢: ١١١٥.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٥.

سعيد القرشي سرد الضرورات في كتابه: (كفاية الغلام في إعراب الكلام)[١]، فمنظومة كفاية الكلام تتناول أبواب النحو المختلفة، على غرار ألفية ابن معط وابن مالك[٢]، وخاصة أن كتابه (لسان العرب) حُقق حديثا.

ولو أن الآلوسي ذكر أبيات الآثاري في الضرائر في مقدمة كل ضرورة يتناولها، لارتفعت قيمة كتابه، لا سيما أنّ أرجوزته طُبعت حديثا، ولم أقف على شرح لها حتى الآن. ولهذا كان كتابه مرجعا لبعض الدراسات تستشهد بما أورد من الأرجوزة[٣].

إلا أنّ الآلوسي قد جانبه الصواب فيما يبدو في المواضع الآتية:

- في قوله: "وقد ذكر الإمام السيوطي في المزهر الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر وتكلم على بعضها في كتاب الاقتراح، قال: هذه ألفاظ متقاربة..." [٤] مما جعل في النصّ لبْس، فالقول من أي الكتابين؟.
- في قوله: "ومن ذلك أن تجمع شيئين في كلام، فترد كل واحد منهما إلى ما يليق به، وذلك كثير في كلام الفصحاء، قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]، ...". فعبارته: (وذلك كثير في كلام الفصحاء) توهم بأنه استشهد بالآية القرآنية على أنّها من كلام

(١) الحندود، إبراهيم بن صالح، "الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك"، *مجلة الجامعة الإسلامية* ١١١، (٢٠٠١م)، ٣٩٦، أمزيان، عبد القادر، تحقيق ودراسة المخطوطات اللغوية لسان العرب في علوم الأدب للآثاري ت٨٢٨هـ أنموذجا، *مجلة آفاق فكرية* ٣، (ديسمبر ٢٠٢١)، ٤٥: ٤٦.

(٢) الآثاري، أبو سعيد شعبان القرشي، "كفاية الغلام في إعراب الكلام". تحقيق: زهير زاهد، هلال ناجي، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م)، ١٩.

(٣) السالم، أحمد، "حذف حروف المعاني للضرورة"، *الدرعية* ٣٧، ٣٨ (٢٠٠٧م).

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٣٨.

الفصحاء، والأبعد عن اللبس فيما يظهر أنّ يقول: وذلك كثير في الكلام الفصيح، أو ينقل النصّ دون تصرف –فهو نصّ الجوزي–: "وقد تجمع العرب شيئين في كلام، فيرد كل واحد منهما إلى ما يليق به، وفي القرآن..." (١).

- في شرحه لقول الشاعر:

ذاك خليلي وذُو يُواصِلني يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسلِمَهْ(٢)

((ومقصود الشاعر: يرمي ورائي بالسهم، والقوس، فغلط وأتى بامسلمة بدل القوس))(٣).

ولم أقف على من قال يقل بهذا من أئمة العربية، فالبيت على لغة إبدال اللام ميما، ووقعت في الكلمتين: السهم والسلمة، والتي يقصد بها الحجارة(٤)، وهي لغة نُسبت إلى اليمن(٥)، وطيء وحمير(٦).

- وفي قول الشاعر:

(١) الجوزي، "المدهش"، ٣٨.

(٢) البيت من المنسرح، مجهول قائله، بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ١٦٥، ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٥٩.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٤٣.

(٤) أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، «الزاهر في معاني كلمات الناس»، تحقيق حاتم صالح الضامن، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م)، ٢: ١٦٨.

(٥) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ١٦٥.

(٦) ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٧٠.

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثها لقد تركتْ قلبي بها هائمًا دَنِفْ[١]

استشهد الآلوسي[٢] بالبيت على أنّ الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف ضرورة، وأنّه رأي الجمهور، ولم أقف على من يقول ذلك، فابن مالك[٣]، وابنه[٤]، وابن الوردي[٥]، وغيرهم[٦] استشهدوا به على لغة ربيعة في حذف تنوين النصب دون إبداله ألفا، وأبو حيان قال عن لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف "ليس فيه مخالفة للسواد"[٧].

- وفي ضرورة: (دخول ربّ على مَنْ)

استشهد بقول الشاعر:

رُبَّ مَن أَنضَجتُ غَيظاً قَلبَهُ قَد تَمَنّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَع[٨]

(١) من الطويل، مجهول قائله، رواية صدره في كتاب الآلوسي: أَلَا يا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثها ولم أقف عليها عند غيره، بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٩٨٠، ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٥٧٣.

(٢) الآلوسي، "الضرائر"، ٦٣.

(٣) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٩٨٠.

(٤) ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٥٧٣.

(٥) ابن الوردي، عمر بن مظفر، "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة". تحقيق عبد الله الشلال، (ط١، الرياض: الرشد، ٢٠٠٨م)، ٢:٧١٥.

(٦) ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ١٠: ٥٢٩٠، السيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٤٢٧.

(٧) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد، (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ٥:٢٥٠.

(٨) من الرمل، لسويد بن أبي كاهل اليشكري في "ديوانه". تحقيق شاكر العاشور، (ط١، العراق: وزارة الإعلام، ١٩٧٢م)، ٣٠.

وذكر أنّ ابن هشام يرى أنّ (من) نكرة موصوفة [١]؛ لدخول (ربّ) عليها، وهذه الضرورة لم يذكرها السيرافي والقزاز وابن عصفور، فكان الأولى أن يستفيض في توضيحها، وخاصة أنّ البيت أُستشهد به على تنكير (من)، بدلالة دخول (ربّ) عليها، وهذا ما جاء في المغني، ولم يقل ابن هشام: إنها ضرورة[٢].

- وفي ضرورة: (إضافة (أي) إلى المفرد) [٣]

قال: ((القياس المستعمل إضافة (أي) إلى ضمير الجماعة فيقال في البيت الآتي: (فأينا كان شرًا من صاحبه) وخلاف هذا الاستعمال من الضرائر الشعرية كقوله:

فأيّي ما وأيُّك كانَ شَرًّا فَقِيدَ إلى المِقَامَةِ لا يَرَاها[٤]

والقياس فأينا الخ وما زائدة للتوكيد. ومثله قول الآخر:

يا ربَّ مُوسَى اظْلَمِي واظْلَمُهْ فاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلِكًا لا يَرْحَمُهْ[٥]

وهو ضرورة، والقياس أظلمنا. وإذا أردت التفصيل فعليك بمفصل كتب النحو)).

فلم أقف على من يقول بأنّ القياس المستعمل في (أي) إضافتها إلى ضمير الجماعة، واستشهد بالبيت الثاني لمناظرته للأول دون تفصيل ذلك، وقد عُدّ هذا البيت

(١) الآلوسي، "الضرائر"، ١٩٩.

(٢) ابن هشام، "المغني"، ٤٣٢.

(٣) الآلوسي، "الضرائر"، ٢٢٣، ٢٢٤.

(٤) من الوافر، للعباس بن مرداس السلمي، في "ديوانه"، تحقيق يحيى الجبوري، (ط١، بيروت، الرسالة، ١٩٩١م)، ١٦٣.

(٥) من الرجز، مجهول قائله، بلا نسبة في: ابن يسعون، "المصباح"، ١: ٢٠٨، السيوطي، "همع الهوامع"، ١: ٤٠٦.

شاذا[١].

البيت الأول من شواهد سيبويه على عدم الاشتراك في (أي)، يقول: ((فإنما أراد أيُّنا كان شرا، إلا أنهما لم يشتركا في أي، ولكنه أخلصَه لكل واحدٍ منهما)) [٢]، فالبيت فيه تكرار (أي) لكل واحد من الاثنين، وإذا كُررت (أيّ) بالعطف يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة؛ وجاز لأنّ الكلام محمول على معناه[٣].

والشاهد المشترك بين البيتين أنّه عند الإضافة إلى ياء المتكلم وحدها يحتاج إلى تكرار المضاف نفسه، وقد جعل السمين الحلبي[٤] البيتين نظيرا لقوله تعالى: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأَنْعَام : ١٩]، فلا ضرورة فيه.

- وفي ضرورة حذف الناصب: قال الألوسي عن عمل (أن) محذوفة: ((وأما عملها محذوفة في غير المواضع المعدودة فشاذ، أو ضرورة عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّها تعمل محذوفة في غير تلك المواضع قياساً مطرداً، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَلا أَيُّهذَا اللّائمِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[٥]))[٦]

ثم ذكر رأي البصريين في البيت: ((ومنع البصريون ذلك بأنّ عوامل الأفعال

(١) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط، (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت)، ٢: ١١.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤٠٢.

(٣) الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٤: ١٠٨:١١٠.

(٤) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ٥٦٧.

(٥) من الطويل، لطرفة بن العبد البكري في "ديوانه". تحقيق مهدي محمد، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٥.

(٦) الآلوسي، "الضرائر"، ٦٩، ٧٠.

ضعيفة؛ لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل))، ثم يختم المسألة بجملة نسبها للأعلم: ((وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة، وهو مذهب الكوفيين))[١]. ففي الكلام الذي نقله عن الأعلم نجد أنّ النصب ضرورة عند الكوفيين، وهذا يعارض قوله من قبل إنّ النصب لديهم قياس مطرد، ولم يعلق على قول الأعلم[٢]، فيظهر بذلك اضطراب قوله.

- أخطأ في نسبة البيت:

أبني أُمَيَّةَ إنَّ عَمَّيَ اللّذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأَغلالا[٣]

فنسبه للفرزدق [٤]، والصحيح أنه للأخطل.

- كرر الألوسي البيت في عرضه للضرورة، ومن ذلك:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صيفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلَنْ يَعدَما[٥]

(١) الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب". تحقيق زهير سلطان، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م)، ٤٢٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٢: ٨٥، النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، "إعراب القرآن"، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٥: ١٤٤.

(٣) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه، وروايته في الديوان:

أبني كليب إنَّ عَمَّيَ اللذا ...

الأخطل، غياث بن غوث، "الديوان"، شرحه: محمد مهدي، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م)، ٢٤٦.

(٤) الآلوسي، "الضرائر"، ٦٨.

(٥) من المتقارب، للنمر بن تولب، في: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦٧، ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ٢٢.

فهذا البيت مكرر في ضرورة (حذف إما من الكلام) [١].

- نسب القول بأنّ: (تأنيث المذكر وتذكير المؤنث) من الضرائر إلى المتأخر في تصنيف الضرائر (أبي سعيد الآثاري)، والصحيح أنّ السيرافي أول من قال به من مصنفي الضرائر، وجعله قسما مستقلا في كتابه[٢]، ويليه القزاز[٣]، ثم ابن عصفور[٤]، وهذا قد يكون دليلا على عدم اطلاعه على مصنفات الضرائر المتقدمة.

هذه بعض المآخذ على كتاب الآلوسي التي ظهرت لي، وهي لا تنقص من جهد مؤلفه، وخاصة ما كان يمر به وقت تصنيفه كما قال في خاتمته: "ولم آل جهدا في تقريب المرام، وتلخيص الكلام، وتقرير الأحكام. مع اضطراب البال، وتشتت الأحوال".

(١) الألوسي، "الضرائر"، ١٠٣، ١٠٥.

(٢) السيرافي، "ضرورة الشعر"، ٢٠٧.

(٣) القزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ١٧١.

(٤) ابن عصفور، "ضرائر الشعر"، ٢٧١، ٢٧٦.

الخاتمة:

الضرورة الشعرية من الموضوعات الجديرة بالبحث لمن يريد أن يتصدى لنظم الشعر بوصفها العلامة البارزة والعنصر الأساسي بين الشاعر واللغة، فكانت ميدانًا خصبًا لنظرات النحويين وتعليلاتهم؛ فأخذوا يرصدونها ويعتنون بكل ما تظهره الشواهد منها، وإذا كان محتمًا على الشاعر أن يتعرَّف القيود اللغوية والنحوية التي يجب عليه عدم تجاوزها، فمن حقه في مقابل ذلك أن يتعرَّف إلى ما تتيحه له اللغة من المسالك الفرعية التي تساعده إلى الوصول إلى معنى محدد يبتغيه أو صياغة يستهدفها ضمن البناء الشعري، دون أن يعد إخلالًا.

وفي ختام هذا البحث، يمكن الوقوف على أهم النتائج البحثية التي تم التوصل إليها خلال رحلة البحث، إضافةً إلى تقديم جملة توصيات علمية يراها البحث نافعة، يمكن تناولها وعرضها وفق ما يلي:

أهم النتائج:

١. وافق الآلوسي قول جمهور النحويين أنّ الضرورة هي ما يقع في الشعر، من مخالفة للقواعد النحوية التي لا تقع في النثر، سواء كان للشاعر مقدرة على تجنبها أم لم يكن.
٢. جعل الآلوسي الضرائر الشعرية ثلاثة أنواع، وهي: ضرائر الحذف، وضرائر التغيير، وضرائر الزيادة؛ لسهولة تناولها ودراستها وفقا لهذا التقسيم.
٣. يرى الآلوسي أنّ الضرائر توقفت بعد عصر الاحتجاج، ومن اضطر من الشعراء إلى ضرورة لم يسبقه إليها من يُستشهد بكلامه، لا يُقبل منه ذلك.
٤. ذكر الآلوسي عشر مسائل للضرورات التي عُدت قبيحة.
٥. جعل الآلوسي ضابط الضرائر أنْ يتغير حكم الكلمة الذي ثبت لها في الكلام المنثور؛ لأجل الشعر.

٦. لم يحقق الآلوسي هدفه من كتابه؛ فابن عصفور في كتابه قد جمع أكثر منه من الضرائر، ومن الشواهد.
٧. لم يكن للآلوسي منهج موحد في تناول الضرائر، ولا في تناول الشواهد.
٨. من المآخذ على الآلوسي أيضا: كثرة المنقول من المصادر، وقلة آرائه وترجيحاته، وذكره ضرورة شعرية دون شاهد، وذلك في مسألة حذف الألف من ضمير المتكلم.
٩. من مصادر الآلوسي أبو سعيد الآثاري، وأرجوزته التي نظمها في الضرائر، ولو تناولها بالشرح، وذكر أبياتها لكان لكتابه قيمة أكبر.

وفي الختام، أحمدُ الله _عز وجل_ على أنْ وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله _تعالى_ أنْ يجعل ما بُذل فيه خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم التوصيات:

١. أوصي إخواني الباحثين والدارسين بطرق مثل هذه الموضوعات، وسد الثغرات فيها بدراستها، وتأملها، وتدقيقها _خاصةً_ مع قلة تناولها بدراسات علمية.
٢. الاستفاضة والتّوسع في موضوع هذا البحث، وليكن في رسالة علمية تتناول جميع جوانبه مما لم يتم دراسته في هذا البحث المختصر.
٣. كما أوصي بدراسة اختلاف النحويين في الضرورة الشعرية، فهناك ضرائر أجمع عليها النحاة، وضرائر اختلف فيها البصريون والكوفيون، وضرائر اختلف فيها النحاة، فوافق بعض البصريين الكوفيين، ووافق بعض الكوفيين البصريين، وضرائر اختلف فيها النحاة بناء على اختلافهم في التقديرات الإعرابية لبعض الشواهد، وهذا مجال واسع للدراسة.

المصادر والمراجع:

إبراهيم، حسن إبراهيم. "سيبويه والضرورة الشعرية". (ط١، القاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٣م).

الآثاري، شعبان القرشي. "ألفية لسان العرب في علوم الأدب". تحقيق محمد المدني. (ط١، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ٢٠٠١م).

الآثاري، أبو سعيد شعبان القرشي. "كفاية الغلام في إعراب الكلام". تحقيق زهير زاهد، هلال ناجي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م).

الأثري، محمد بهجة. "أعلام العراق". (ط.١، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٥هـ).

ابن الأثير، نصر الله بن محمد. "المثل السائر". تحقيق محمد عبد المجيد. (د. ط، القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٣٩م).

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي. "معاني القرآن". تحقيق هدى قراعة. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).

الأسدي، الكميت بن زيد. "ديوان الكميت". تحقيق محمد نبيل. (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م).

الآلوسي، محمود شكري. "الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر". شرح محمد بهجة الأثري. (د. ط، بغداد: المكتبة العربية، ١٣٤١هـ).

امرئ القيس، ابن حجر الكندي. "ديوان امرئ القيس". تحقيق محمد أبو الفضل. (ط٤، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م).

أمزيان، عبد القادر. "تحقيق ودراسة المخطوطات اللغوية لسان العرب في علوم الأدب للآثاري ت٨٢٨هـ أنموذجا"، *مجلة آفاق فكرية* ٣، (ديسمبر ٢٠٢١)، ٤٥: ٤٦.

الأنصاري، حسان بن ثابت. "الديوان". تحقيق عبد الله سنده. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٦م).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م).

التهانوي، محمد بن علي. "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم". تحقيق علي دحروج. ترجمة عبد الله الخالدي. (ط١، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. "الخصائص". (ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق محمد عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الحريري، القاسم بن علي. "درة الغواص في أوهام الخواص". تحقيق عرفات مطرجي، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م).

حسن، عباس. "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف).

الحندود، إبراهيم بن صالح. "الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك"، مجلة الجامعة الإسلامية ١١١، (٢٠٠١م): ٣٩٦.

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد، (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).

الخطفى، جرير بن عطية. "ديوان جرير". تحقيق نعمان محمد، (ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م).

الدرة، محمد علي. "فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال". (ط٢، جدة: مكتبة السوادي، ١٩٨٩م).

الرازي، محمد بن أبي بكر. "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م).

ابن رشيق، الحسن القيرواني. "العمدة في محاسن الشعر وآدابه". تحقيق محمد محيي الدين، (ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١م).

رضا، محمد رشيد. "حياة الشيخ العلامة محمود شكري الآلوسي ـرحمه الله تعالىـ سيرته وآثاره العلمية: عالم العراق ورحلة الآفاق – السيد محمود شكري الآلوسي"، *مجلة الحكمة* (٥)، ١٩٩٥م، ص١٨٤.

الرضي، محمد بن الحسن، "شرح الكافية". تحقيق يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: جامعة قابوس، ١٩٩٦م).

الزركلي، خير الدين بن محمود، "الأعلام". (ط١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).

الزمخشري، محمود بن عمرو، "المستقصى في أمثال العرب". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م).

الزمخشري، محمود بن عمرو، "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق علي بو ملحم، (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).

أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس. "النوادر في اللغة". تحقيق محمد أحمد. (ط١، دار الشروق، ١٩٨١م).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع". (ط.١، بيروت: مكتبة الحياة، د.ت).

ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد

الخراط. (دمشق: دار القلم، د.ت).
سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
السيرافي، الحسن بن عبد الله. "ضرورة الشعر". تحقيق رمضان عبد التواب. (ط١، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥م).
السيوطي، عبد الرحمن أبي بن بكر. "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق غريد الشيخ. (ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الاقتراح في أصول النحو". تحقيق محمود فجال. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
السيوطي، عبد الرحمن بن بكر. " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (د. ط، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت).
الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين. (ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م).
ابن الشجري، هبة الله بن علي. "الأمالي". تحقيق محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م).
الشلوبين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية". تحقيق تركي العتيبي. (ط.١، الرياض: مؤسسة الرشد، ١٩٩٣م).
آل الشيخ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف. "مشاهير علماء نجد وغيرهم". (ط١، الرياض:

دار اليمامة، ١٩٧٢م).
ابن عبد الحليم، محمد سليم أفندي. "موارد البصائر لفرائد الضرائر". تحقيق صالح العايد. (رسالة جامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٠م).
ابن العجاج، رؤبة التميمي. "ديوان العجاج". تحقيق عزة حسن. (د. ط، بيروت: دار الشرق، ١٩٧١م).
ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. "شرح الجمل". تحقيق صاحب أبو جناح. (ط١، بغداد: دار الكتب، ١٩٨٠م).
ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. "ضرائر الشعر". تحقيق إبراهيم محمد. (ط.١، دار الأندلس، ١٩٨٠م).
القزاز، محمد بن جعفر القيرواني. "ما يجوز للشاعر في الضرورة". تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الهادي، (د. ط، الكويت: دار العروبة، د.ت).
الفاكهي، عبد الله بن أحمد. "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق المتولي رمضان. (ط٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م).
أبو الفتح البستي، علي بن محمد. "ديوان أبي الفتح البستي". تحقيق شاكر العاشور، *مجلة المورد* ٣، المجلد (٣٤)، العراق: وزارة الثقافة، (٢٠٠٧م):٩٦.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "العين". تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. (ط١، دار الهلال، د.ت).
كحالة، عمر رضا. "معجم المؤلفين". (ط.١، بيروت: مكتبة المثنى).
ابن مالك، محمد بن عبد الله، "ألفية ابن مالك". تحقيق عبد المحسن القاسم. (ط٤، بيروت: دار الكتاب، ٢٠٢١م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي. (ط١، هجر للطباعة، ١٩٩٠م)،

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. (ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٨٨م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. (بيروت: عالم الكتب، د.ت).

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق محمد أبو الفضل. (ط٢، القاهرة: دار المعارف، د.ت).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق علي فاخر وآخرون. (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ).

ابن الناظم، محمد بن مالك. "شرح ألفية ابن مالك". تحقيق محمد باسل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

النجدي، محمد بن عبد الله. "السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة". تحقيق بكر أبو زيد، وآخرين. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. "التعليقة على المقرب". تحقيق جميل عويضة. (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤م).

ابن النديم، محمد بن إسحاق. "الفهرست". تحقيق إبراهيم رمضان. (ط.٢، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م).

أبو نواس، الحسن بن هانئ. "ديوان أبو نواس برواية الصولي". تحقيق بهجت الحديثي. (ط١، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة، ٢٠١٠م).

ابن هرمة، إبراهيم بن علي. "ديوان إبراهيم ابن هرمة". تحقيق: محمد جبار. (د. ط، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٩م).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري. "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". تحقيق عباس الصالحي. (ط١، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق مازن المبارك، محمد علي. (ط٦، دمشق: دار الفكر،١٩٨٥م).

ابن الوردي، عمر بن مظفر. "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة". تحقيق عبد الله الشلال. (ط١، الرياض: الرشد، ٢٠٠٨م).

ابن يسعون، يوسف بن يبقي. " المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح". تحقيق محمد الدعجاني. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨م).

اليشكري، سويد بن أبي كاهل. "ديوان ابن أبي كاهل". تحقيق شاكر العاشور. (ط١، العراق: وزارة الإعلام، ١٩٧٢م).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". تحقيق إميل بديع. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

Bibliography

Ibrāhīm, Ḥasan Ibrāhīm. "Sībawayh wa-al-ḍarūrah al shi'rīyah". (1st edition, Cairo: hasan Printing, Department, 1983).

Al-Āthārī, Sha'bān al-Qurashī. "Alfīyat Lisān al-'Arab fī 'ulūm al-adab". Investigated by: Maḥmūd al-madanī,(1st edition, Mecca Al-Mukarramah: Dar Taiba Al-Khadra, 2001).

Al-Āthārī, Abū Sa'īd Sha'bān al-Qurashī. "Kifāyat al-Ghulām fī i'rāb al-kalām".Investigated by: Zuhair Zāhid, Hilāl Nājī, (1st ed, Beirut: World of Books).

Al-Atharī, Muḥammad Bahjat. "A'lām al-'Irāq". (1ST ed, Cairo: alsalafia Printing Department, 1345 AH).

Ibn al-Athīr, Naṣr Allāh ibn Muḥammad. "al-mathal al-sā'ir". Investigation: Maḥmūd 'Abd-al- Majīd, (Cairo: Al-Babi Al-Halabi, 1939 AD).

Al-Akhfash, Abū al-Ḥasan al-Mujāshi'ī. "ma'ānī al-Qur'ān". Investigated by: Hudá Qurā'ah, (1st ed Cairo: Al-Khanji Library,1990).

Al-Asadī, al-Kumayt ibn Zayd. "Dīwān al-Kumayt". Investigation: Muhammad Nabil, (1st edition, Beirut: Dar Sader, 2000).

Al-Ālūsī, Maḥmūd Shukrī. "al-ḍarā'ir wa-mā yswgh lil-shā'ir Dawwin al-nāthir". Explanation of Muhammad Bahja Al-Athari, (Baghdad: Arab Library, 1341 AH).

Imri' al-Qays, Ibn Ḥajar al-Kindī. "Dīwān Imri' al-Qays". Investigation: Maḥmūd Abū al-Faḍl, (4th ed, Cairo: Dar Al-Maaref, 1984).

Amzayān, 'Abd al-Qādir. "taḥqīq wa-dirāsat al-Makhṭūṭāt al-lughawīyah Lisān al-'Arab fī 'ulūm al-adab lil-āthārī t828h anmūdhajan", Afaq Fikriya Magazine 3, (December 2021).

Al-Anṣārī, Ḥassān ibn Thābit. "al-Dīwān". Investigation: Abdullah Sanada, (1st edition, Beirut: Dar Al-Ma'rifa, 2006).

Al-Baghdādī, 'abd al-Qādir ibn 'Umar. "Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-'Arab". Investigation: 'Abd al-Salām Hārūn, (4th edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1997).

Al-Tahānawī, Maḥmūd ibn 'Alī. "Mawsū'at Kashshāf iṣṭilāḥāt al Funūn wa-al-'Ulūm". Investigation: 'Alī Daḥrūj, translated by 'Abd Allāh al-Khālidī, (1st edition, Beirut: Lebanon Library, 1996).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān al-Mawṣilī. "al-Khaṣā'iṣ". (4th edition, Egyptian General Book Authority, ed.).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān al-Mawṣilī. "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ 'anhā". Investigation: Muḥammad 'Abd al-Qādir, (1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1998).

al-Ḥarīrī, al-Qāsim ibn 'Alī. "Durrat al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ".

Investigated by: Arafat Matraji, (1st edition, Beirut: Cultural Books institution, 1998).
Ḥasan, ʻAbbās. "al-naḥw al-Wāfī". (15th edition, Cairo: Dar Al-Maaref, ed).
al-Ḥandūd, Ibrāhīm ibn Ṣāliḥ. "al-ḍarūrah al-shiʻrīyah wmfhwmhā ladá al-naḥwīyīn dirāsah ʻalá Alfīyat ibn Mālik", S (33), A (111), (1421AH: 2001).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab". Investigation: Rajab Othman, (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1998).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr". Investigation: Sidqi Muhammad, (ed., Beirut: Dar Al-Fikr, 1420 AH).
Al-Khuṭfī, Jarīr ibn ʻAṭīyah. "Dīwān Jarīr". Investigated by: Nuʻmān Maḥmūd, (3rd edition, Cairo: Dar Al-Maaref, 1986).
Al-Durrah, Muḥammad ʻAlī. "Fatḥ al-kabīr al-Mutaʻāl iʻrāb al-Muʻallaqāt al-ʻAshr al-Ṭawwāl". (2nd ed, Jeddah: Al-Sawadi Library, 1989).
Al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "Mukhtār al-ṣiḥāḥ". Investigated by: Youssef Sheikh Muhammad, (5th ed., Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah, 1999).
Ibn Rashīq, al-Ḥasan al-Qayrawānī. "al-ʻUmdah fī Maḥāsin al-shiʻr wa-ādābuh". Investigated by: Muhammad Muhyiddin, (5th ed., Beirut: Dar Al-Jeel, 1981).
Riḍā, Muḥammad Rashīd. "ḥayāt al-Shaykh al-ʻallāmah Maḥmūd Shukrī al-Ālūsī _ raḥimahu Allāh taʻālá _ sīratuhu wa-āthāruh al-ʻIlmīyah : ʻĀlam al-ʻIrāq wa-riḥlat al-Āfāq – al-Sayyid Maḥmūd Shukrī al-Ālūsī. . p. 5, 1995, p. 184.
Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, "Sharḥ Al-Kāfiyah". Investigated by: Yūsuf Ḥasan ʻUmar, (2nd ed., Benghazi: Qaboos University, 1996).
Al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd, "al-Aʻlām". (15th edition, Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Millain, 2002).
Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr, "al-Mustaqṣá fī Amthāl al-ʻArab". (2nd edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1987).
Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr, "al-Mufaṣṣal fī ṣanʻat al-iʻrāb". Investigated by: Ali Bou Melhem, (1st edition, Beirut, Al-Hilal Library, 1993).
Abū Zayd al-Anṣārī, Saʻīd ibn Aws. "al-Nawādir fī al-lughah". Investigated by: Muhammad Ahmed, (1st edition, Dar Al-Shorouk, 1981).
Al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. "Al-ḍaw' al-lāmiʻ li-ahl Al-qarn Al-tāsiʻ". (1st ed, Beirut: Al-Hayat Library).
Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-sirrī. "al-uṣūl fī al-naḥw". Investigated by:

‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, (1st ed, Beirut: Al-Resala institution).
Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn". Investigated by: Aḥmad al-Kharrāṭ, (Damascus: Dar Al-Qalam, ed).
Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. "Al-Kitāb". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn, (3rd ed, Cairo: Al-Khanji Library, 1988).
Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigated by: Ahmed Mahdali and Ali Sayed, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2008).
Al-Sīrāfī, Al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh. "ḍarūrah al-shi‘r". Investigated by: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, (1st ed, Beirut: Dar Al Nahda Al Arabiya, 1985).
Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān Abī ibn Bakr. "al-Ashbāh wa-Al-naẓā’ir fī Al-naḥw". Investigated by: Ghareed Al-Sheikh, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah).
Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw". Investigated by: Maḥmūd Fajal, (1st edition, Damascus: Dar Al-Qalam, 1989).
Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muz′hir fī ‘ulūm al-lughah wa-anwā‘hā". Investigated by: Fu’ād ‘Alī Manṣūr, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1998).
Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Bakr. "Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘". Investigated by: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (ed., Egypt: Al-Maktabah Al-Tawfiqiyya, ed.).
Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá. "al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah". Investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān al-‘Uthaymīn and others, (1st edition, Umm Al-Qura University, Mecca, 2007).
Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ‘Alī. "al-Amālī". Investigation: Mahmoud Al-Tanahi, (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1991).
al-Shalawbīn, ‘Umar ibn Muḥammad. "sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah". Investigated by: Turki Al-Otaibi, (1st edition, Riyadh: Al-Rushd institution, 1993).
Āl al-Shaykh, ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd al-Laṭīf. "mashāhīr ‘ulamā’ Najd wa-ghayrihim". (1st ed, Riyadh: Dar Al Yamamah, 1972).
Ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Muḥammad Salīm Afandī. "Mawārid al-Baṣā’ir li-farā’id al-ḍarā’ir". Investigated by: Saleh Al-Ayed, (master thesis, Imam Muhammad bin Saud University, Riyadh, 1990).
Ibn al-‘Ajjāj, Ru’bah al-Tamīmī. "Dīwān al-‘Ajjāj". Investigated by: Azza Hassan, (Beirut: Dar Al-Sharq, 1971).

Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min al-Ashbīli. "sharḥ al-Jamal". Investigated by: Sahib Abu Jannah, (1st ed, Baghdad: Dar Al-Kutub, 1980).
Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min al-Ashbīli. "ḍrā’r al-shi‘r". Investigated by: Ibrāhīm Muhammad, (1st ed, Dar Al-Andalus, 1980).
Al-Qazzāz, Muḥammad ibn Ja‘far al-Qayrawānī. "mā yajūz lil-shā‘ir fī al-ḍarūrah". Investigated by: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Salah Al-Hadi, (1st ed, Kuwait: Dar Al-Orouba, P.T.).
Al-Fākihī, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad. "sharḥ Kitāb al-ḥudūd fī al-naḥw". Investigated by: al-Mutawallī Ramaḍān, (2nd ed., Cairo: Wahba Library, 1993).
Abū al-Fatḥ al-Bustī, ‘Alī ibn Muḥammad. "Dīwān Abī al-Fatḥ al-Bustī". Investigated by: Shaker Al-Ashour, Al-Mawrid Magazine 3, Volume (34), Iraq: Ministry of Culture, (2007).
Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, "al-‘Ayn". Investigated by: Mahdī al-Makhzūmī, 'iibrahim alsaamaraayiy, (1st ed, Dar Al-Hilal, ed.).
Kaḥḥālah, ‘Umar Riḍā. "Mu‘jam al-mu’allifīn". (1st ed, Beirut: Al-Muthanna Library).
Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, "Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: ‘Abd al-Muḥsin al-Qāsim, (4th edition, Beirut: Dar Al-Kitab, 2021).
Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ al-Tas′hīl". Investigated by: Abdul Rahman Al-Sayyid and Muhammad Badawi, (1st edition, Hajar Printing, 1990).
Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah". Investigated by: ‘Abd al-Mun‘im Harīdī, (1st edition, Umm Al-Qura University, Mecca, 1982).
Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, "Lisān al-‘Arab". (1st edition, Beirut: Scientific Books, 1988).
Al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by: Muhammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, (Beirut: Alam al-Kutub, p.t.).
Al-Nābighah al-Dhubyānī, Ziyād ibn Mu‘āwiyah. "Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī". Investigated by: Maḥmūd Abū al-Faḍl, (2nd ed., Cairo: Dar Al-Maaref, ed.).
Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. "tamhīd al-qawā‘id bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id". Investigated by: Ali Fakher and others, (1st ed, Cairo: Dar es Salaam, 1428 AH).
Ibn al-Nāẓim, Muḥammad ibn Mālik. "sharḥ Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Maḥmūd Basil, (1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2000).
Al-Najdī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "al-suḥub alwāblh ‘alá ḍrā’ḥ al-

Ḥanābilah". Investigated by: Bakr Abu Zaid, and others, (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1996).

Al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Maḥmūd. "al-Ta‘līqah ‘alá al-Muqarrab". Investigated by: Jamil Abdullah Aweida, (Amman: Ministry of Culture, 2004).

Ibn al-Nadīm, Muḥammad ibn Isḥāq. "al-Fihrist". Investigated by: Ibrahim Ramadan, (2nd ed. Beirut: Dar Al-Ma’rifa, 1997).

Abū Nuwās, al-Ḥasan ibn Hāni’. "Dīwān Abū Nuwās bi-riwāyat al-Ṣūlī". Investigated by: Baḥjat Al- Hadithi, (1st ed, Abu Dhabi: Abu Dhabi Culture Authority, 2010).

Ibn Harmah, Ibrāhīm ibn ‘Alī. "Dīwān Ibrāhīm Ibn Harmah". Investigated by: Muhammad Jabbar Al- Mu’aybd, (B.T., Baghdad: Al-Andalus Library, 1969).

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf al-Anṣārī. "talkhīṣ al-shawāhid wa-talkhīṣ al-Fawā’id". Investigated by: Abbas Al-Salhi, (1st ed, dar alkitaab alearabii, 1986).

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf al-Anṣārī. "Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb". Investigated by: Māzin al-Mubārak, Maḥmūd ‘Alī, (6th ed., Damascus: Dar Al-Fikr, 1985).

Ibn al-Wardī, ‘Umar ibn Muẓaffar. "taḥrīr al-khaṣāṣah fī Taysīr al-Khulāṣah". Investigated by: Abdullāh al-Shallāl, (1st ed, Riyadh: Al-Rushd,2008).

Ibn Yas‘ūn, Yūsuf ibn Yāqoub. "al-Miṣbāḥ li-mā a‘tama min Shawāhid al-Īḍāḥ". Investigated by: Maḥmūd Al-Dajani, (1st ed, Medina: Islamic University, 2008).

Al-Yashkurī, Suwayd ibn Abī Kāhil. "Dīwān Ibn Abī Kāhil". Investigated by: Shaker Al-Ashour, (1st.ed, Iraq: Ministry of Information, 1972).

Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. "sharḥ al-Mufaṣṣal". Investigated by: (1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2001).